تقرير القواعد
وتحرير الفوائد

تصنيف

الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥هـ

وبآخره

فهرست كتاب تقرير القواعد وتحرير الفوائد

تصنيف

جلال الدين أبي الفرج نصر الدين البغدادي

المجلد الأول

ضبط نصه وعلق عليه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

إنَّ الحمدَ لله؛ نحمدُه، ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفُسِنا وسيِّئات أعمالِنا، مَن يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِل؛ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلـهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ لـهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ إلاَّ وأنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

﴿يَا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ منْ نَفْس وَاحدَة وخَلَقَ منْها زَوْجَها وبَثَّ منْهُما رجالاً كَثيراً ونساءً واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَساءَلُونَ بِهِ والأرْحامَ إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً﴾[2].

﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً. يُصْلِحْ لَكُمْ أعْمالَكُمْ ويغفر لكم ذُنُوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[3].

أما بعد:

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

فهذا هو كتاب «القواعد الفقهية» للإمام ابن رجب الحنبلي، يأخذ مكانه اللائق به في المكتبة التراثية، بعد ضبط نصِّه، والتعليق عليه، وتخريج أحاديثه وآثاره، وتوثيق نقولاته، وإثبات شرح الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ـ حفظه الله ورعاه ـ عليه.

* **أهمية الكتاب وفائدته:**

فائدة كتابنا هذا تنبع من طبيعة مادته، وقد «اهتم الفقهاء بالقواعد الفقهية لما فيها من سهولة العلم والإحاطة بأحكام الفروع دون حفظها، والإلمام بمدلولاتها دون جمعها، ولما يترتب عليها من انتظام الكليات للجزئيات، ولولا القواعد الفقهية لكانت الأحكام الفقهية فروعاً متناثرة تتناقض في ظواهرها، وإن اتفقت في مدلول بواطنها»[1].

قال الزركشي:

«أما بعد، فإن ضبط الأمور المنتشرة في القوانين المتّحدة، وهو أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها، وهي إحدى حِكَم العدد التي وضع لأجلها.

والحكيم إذا أراد التّعليم لا بد له أن يجمع بين بيانين، إجمالي تتشوَّف إليه النفس، وتفصيليّ تسكن إليه.

ولقد بلغني عن الشيخ قطب الدين السنباطي ـ رحمه الله ـ أنه كان يقول: الفقه معرفة النظائر.

وهذه القواعد تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على نهاية المطلب»[2].

---

(١) المدخل للفقه الإسلامي (ص ٢٢٧) للدكتور عبدالله الدَرعان.

(٢) المنثور (١/٦٥ ـ ٦٦).

وفائدة كتابنا هذا جليلة، فما حواه من القواعد كثيرة العدد، عظيمة المدد، وكاد أن يستوعب مسائل الفقه جميعاً في تخريجها عليها، فيحصّل الناظرُ فيه تفصيلاً بديعاً للمسائل مع ذكر قواعدها «وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف»[1].

وتظهر قيمة هذا الكتاب من اعتماد كثير من العلماء المحققين لنقولاته، فكتاب «الإنصاف» ـ مثلاً ـ للمرداوي مُسْتودَعٌ لكتاب «القواعد»، وذكر المرداوي في «مقدمته» (١٧/١) عند ذكره الاختلاف بين الأصحاب في مسائل متجاذبة المآخذ، قال:

«فالاعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف، والمجد، والشارح، وصاحب الفروع، والقواعد الفقهية، والوجيز...».

وقال (١٧/١): «فإن اختلفوا، فالمذهب: ما قدمه صاحب «الفروع» فيه في معظم مسائله، فإن أطلق الخلاف، أو كان من غير المعظم الذي قدّمه، فالمذهب: ما اتفق عليه الشيخان ـ أعني: المصنف والمجد ـ أو وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه، وهذا ليس على إطلاقه، وإنما هو في الغالب، فإن اختلفا فالمذهب مع من وافقه صاحب «القواعد الفقهية» أو الشيخ تقي الدين...».

ثم قال: «فإن لم يكن لهما ـ أي: الموفق والمجد ـ ولا لأحدهما في ذلك تصحيح، فصاحب القواعد الفقهية ...».

قال: «وهذا الذي قلنا من حيث الجملة، وفي الغالب، وإلا فهذا لا يطرد ألبتة».

---

(١) من «الفروق» للقرافي (٣/١).

فكتاب «القواعد» لا يمثل صورة استنباط للمسائل الشوارد وردها لأصولها فقط، بينما يمثل أيضاً الحكم الذي استقر عند فقهاء الحنابلة نتيجة قواعدهم المعروفة.

والشاهد من هذا النقل إظهار قيمة ترجيحات وتصحيحات ابن رجب في هذا الكتاب.

ومن الفوائد في هذا الباب التي تظهر قيمة هذا الكتاب:

أن سليمان بن حمدان (ت ١٣٩٧هـ) ألف «إتحاف الأريب الأمجد في معرفة الرواة عن الإمام أحمد»[(١)] وامتاز كتابه بذكر اختيارات المترجمين، وأكثر من النقل عن كتابنا «القواعد» هذا[(٢)].

*** توثيق نسبة الكتاب للإمام ابن رجب:**

كتاب «القواعد» صحيح النسبة لصاحبه ابن رجب، والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

أولاً: ذكره ابن رجب في كتبه الأخرى، فذكره ـ مثلاً ـ في شرحه على «صحيح البخاري» المسمى «فتح الباري» (١٤٢/٦ ـ ١٤٣ ـ ط مكتبة الغرباء) فقال في مسألة تعمُّد المأموم سبق إمامه: ... «ولو كان سبق الإمام سهواً حتّى أدركه إمامُه اعتدَّ له بذلك عند أصحابنا وغيرهم خلافاً لزُفر، وقد بسطتُ القولَ على ذلك في كتاب «القواعد في الفقه» والله أعلم».

قلت: والمسألة في كتابنا هذا (٤٨٧/١).

---

(١) منه نسخة خطية بجامعة الإمام ابن سعود، وبلغ به إلى حرف العين.

(٢) من «المدخل المفصل» (٤٣٣/١) للشيخ بكر أبو زيد حفظه الله.

ثانياً: نسبه له جمع من الأعلام، مثل:

ابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة» (٣٢٢/٢) و«إنباء الغمر بأنباء العمر» (٤٦٠/١)، والنُّعيمي في «الدارس في تاريخ المدارس» (٧٧/٢)، وابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٨٢/٢)، ويوسف بن عبدالهادي في «الجوهر المنضد» (ص ٤٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٣٣٩/٦)، وابن حُميد النجدي في «السحب الوابلة» (ص ١٩٧)، وابن حُميد السُّبيعي في «الدُّرّ المَنضَّد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد» (ص ٤٨/ رقم ١٤٤)، وابن بدران في «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٤٥٧)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٣٥٩/٢)، وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٢٨)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (١١٨/٥)، والزِّركلي في «الأعلام» (٢٩٥/ ٣)، وغيرهم كثير.

ثالثاً: نقل منه كثيرٌ من الحنابلة، ولا سيما المرداوي في «الإنصاف»، وأكثر جداً، وقدّم اختيار صاحبه على غيره، على ما مضى في (أهمية الكتاب وفائدته).

رابعاً: الموجود على طرَّة النسخ الخطيّة، يظهر بوضوحٍ أن الكتاب لابن رجب، ولا سيما المثبت في أول وآخر نسخة (أ)، حيث أثبت ابن رجب خطه عليها، على ما سيأتي في (وصف النسخ الخطيّة).

*** تحقيق اسم الكتاب:**

ذكره له جلُّ مترجميه بعنوان «القواعد الفقهية»، كما في «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٨٢/٢) لابن مفلح، و«الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» (ص ٤٩) ليوسف بن عبدالهادي، و«الدر المنضد في

أسماء كتب مذهب الإمام أحمد» (ص ٤٨/ رقم ١٤٤) للسبيعي و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (٣٢٢/٢) لابن حجر، و«الدارس في تاريخ المدارس» (٧٧/٢) للنُّعيميّ، و«شذرات الذهب» (٣٣٩/٢) لابن العماد الحنبلي، و«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ١٤٦ ــ ط عبدالله التركي) لابن بدران، وغيرهم.

وسماه المصنِّف في «فتح الباري» (١٤٣/٦) بـ «القواعد في الفقه»، وطبع بعنوان «القواعد في الفقه الإسلامي»، في مصر قديماً، سنة ١٣٥٢هـ، ثم سنة ١٣٩٢ وثم عن دار الكتب العلمية، دون أي تعليق أو ضبط أو مراجعة على نسخ خطية.

وجاء اسم الكتاب على طرة النسخ الخطية «تقرير القواعد وتحرير الفوائد»[1]، وكذا ذكره إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٥٢٧/١) وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١١٨/٥) وهذا العنوان هو الذي اعتمدناه، بناءً على وروده هكذا في النسخ الخطية، وأما قول مترجميه «القواعد الفقهية» إنما هو تسمية له بموضوعه.

---

(١) وسماه بهذا الاسم غيرُ واحد من المعاصرين، منهم: الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» (٩٣٤/٢)، والدكتور محمد صدقي البورنو في كتابيه «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية» (ص ٤١) و«موسوعة القواعد الفقهية» (١٠٩/١)، والدكتور علي النَّدْوي في كتابه «القواعد الفقهية» (ص ٢٥٦).

وسماه بعض الباحثين المعاصرين «القواعد الكبرى في الفروع»! انظر: «ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف» (١١٩/١).

ثم وجدتُ إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (٥٢٧/١، ٥٢٨) يفرّق بين «تقرير القواعد» و«القواعد الكبرى»!!

* تعريف عام بالكتاب[1]:

بنى ابنُ رجب مباحثَ هذا الكتاب على مئة وستين قاعدة، وأردفها بفصل يحتوي على فوائد تلحق بالقواعد في مسائل مشهورة، فيها اختلاف في المذهب، وتنبني على الاختلاف فيها فوائد متعددة، وقد بلغ عددها إحدى وعشرين فائدة، معظمها ذات شأن في الفقه الإسلامي.

قال الشيخ بكر أبو زيد: «ألحق في كتاب القواعد: «فوائد في مسائل يترتب على الخلاف فيها فوائد. وهي تعني «أثر الخلاف في تكييف الأحكام الفقهية» وهي لفتة نفيسة، حقيقة بإفرادها في التأليف»[2].

وذكر ابن رجب في الديباجة مقصده من تأليف هذا الكتاب، وأنه كتبه على استعجال، فقال:

«فهذه قواعد مهمة، وفوائد جمّة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيَّب، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيّد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد، فليمعن الناظر في النظر، وليوسّع العذر إنّ اللبيب من عذر، فلقد سنح بالبال على غاية من الإعجال كالارتجال أو قريباً من الارتجال في أيام يسيرة وليال، ويأبى اللهُ العصمةَ لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه، والله المسؤول أن يوفّقنا لصواب القول والعمل، وأن يرزقنا اجتناب أسباب الزّيغ والزلل، إنه قريب مجيب لمن سأل، لا يخيب من إياه رجى وعليه توكل»[3].

(١) انظر: «المدخل الفقهي العام» (٢/٩٦٠ ــ ٩٦١) للشيخ الأستاذ مصطفى الزرقاء، و«القواعد الفقهية» (ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨) للنَّدْوي، و«ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية» (ص ١١٥ ــ ١١٦، ٢٤٤ ــ ٢٤٥) لأمينة الجابر.

(٢) المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٢/٩٣٤).

(٣) تقرير القواعد وتحرير الفوائد (١/٣ ـ ٤).

ففي هذا النص الذي قدم بـه ابن رجب لكتـاب «القواعد» يظهر منـه الأمور الآتية:

أولاً: يريد ابن رجب أن يضبط أصول المسـائل الفقهيـة حتى لا يضيع طالب العلم بين شارد المسائل، وكثرة القضايا.

ثانياً: «يضع ابن رجب تحت عنوان (قـاعدة) موضوعاً فقهياً، ثم يتناولـه بإيضاحٍ مسهب، وتفصيل معجب»[1] على وفق أصول المذهب.

ويذكر تحت القاعدة الواحدة مسائل متعددة من أبواب مختلفة، ويختارها بدقة، بحيث يكون بين ذكرها وبين القاعدة ارتباط وثيق، ومع هذا فهو يقحم في النادر بعض المسائل الفقهية داخل القاعدة.

فذكر ـ مثلاً ـ في القاعدة(السـابعة والخمسـون بعد المئـة)ذكر ابن رجب القاعدة وذكر معها مسائل حين قال: (إذا تغير حال المرأة التي في العدة بانتقالها من رق إلى حرية أو طرأ عليها سبب موجب لعدة أخرى من الزوج كوفاته فهل يلزمها الانتقال إلى عدة الوفاة أو إلى عدة أخرى). تلك هي القاعدة التي يترتب عليها صور وخلاف فقهي، لكن ابن رجب اسـتطرد بعد ذلك وقـال: إن كـان زوجها متمكناً من تلافي نكاحها في العدة لزمها الانتقال وإلا فلا إلا ما يستثنى من ذلك من الإبانة في المرض. وهذا الصنيع مقصود أيضاً من ابن رجب لأنـه يريـد أن يضع القـاعدة وأن يوجز مسـائل صورهـا داخل القـاعدة؛ ليكـون عنـد القارىء تصوّرٌ كليٌّ للقاعدة بمسـائلها، وتـأتي الصور موضحـة لهذه المسـائل[2]. ويعمل في كثير من الأحايين على ترتيب المسائل بدقـة فائقة تحت القـاعـدة

(١) المدخل الفقهي العام (٢/٩٦١).

(٢) ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

الواحدة.

* **مثال ذلك:**

ما ذكره في القاعدة التاسعة والخمسون فيما يتعلق بالعقود التي لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة. تكلم فيها عن الانفساخ الحكمي بالتلف.

فذكر مسائله مرتبة:

* ذكر مسائل تلف المبيع في مدة الخيار هل يسقط الخيار أو لا يسقط.

* ثم ذكر تلف بعض المبيع المعيب.

* ثم ذكر تلف العين المعيبة كلها.

وهذا القصد من ابن رجب يدل على عقليته الرتيبة المنظمة وترتيبه المسائل ترتيباً منطقياً[1].

ثالثاً: ويمتاز كتابنا هذا بأنه «يورد (القواعد) على النسق المألوف في كتب القواعد بصيغة موجزة، وهذا قليل بالموازنة بينه والكتب المشهورة الأخرى في هذا الباب، ولا ضَيْرَ في ذلك، فإنّ الكتاب في محتوياته وغضونه تضمَّن معظم القواعد المشهورة المتداولة، وإن اختلف الأسلوب والصِّياغة في بيانها»[2]. ولذا قد تجد بعض القواعد في طيات المباحث[3]، وبعضها مصاغ بعبارات طويلة لا يلمح

(١) ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية (ص ٢٥٣).

(٢) القواعد الفقهية (ص ٢٥٨) للنّدوي.

(٣) من أمثلة ذلك:

أن في القاعدة الثالثة والأربعين الخاصة بما يضمن من الأعيان بالعقد أو باليد، ذكر تحت هذه القاعدة ثلاثة أقسام، ثم عقد بعدها فصلاً فيما قبض من مالكه بعقد لا يحصل به الملك، وجعل تحت هذا الفصل ثلاثة أقسام:

ـ القسم الأول: ما قبضه أخذه لمصلحة نفسه؛ كالعارية، فهو مضمون في ظاهر المذهب.

ـ القسم الثاني: ما أخذه لمصلحة مالكه خاصة؛ كالمودع، فهو أمين محض، لكن إذا تلفت الوديعة من بين ماله، ففي ضمانه خلاف.

ـ القسم الثالث: ما قبضه لمنفعة تعود إليهما وهو نوعان:

* أحدهما: ما أخذه على وجه الملك، فتبيَّن فساده أو على وجه السوم.

* أما الأول: فهو المقبوض بعقد فاسد، وهو المضمون في المذهب، لأنَّه قبضه على وجه الضمان.

* وأما الثاني: وهو المقبوض على وجه السوم، فبعض الأصحاب يحكي في ضمانه روايتين، وابن عقيل صحح الضمان.

* الثاني: ما أخذ لمصلحتها على غير وجه التمليك لعينه، كالرهن، والمضاربة، والشركة، فهذا كله أمانة على المذهب.

فلماذا جنح ابن رجب إلى هذا، ولم يجعلها صوراً ولا مسائل له؟ ألمزيد عناية بهذه الأنواع من المعاملات؟ أو لأنها زيادة فائدة مع ملاحظة أنه قال في مقدمة الكتاب: (هذه قواعد مهمة تنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد). فهل الإضافات فوق القواعد وبعد المسائل والصور التي ذكرها تحت القواعد هي المقصودة من قوله: (وتقيد له الشوارد)؟ لعله هذا.

خامساً: والدليل على هذا: أنَّ ابن رجب في القاعدة السادسة والخمسين بعد المئة الخاصة بتنصيف المهر قبل استقراره، ذكر ترديداً لأقسامه وقال: (فهذه خمسة أقسام) ثم ذكر سادساً فقال: (وبقي هنا قسم سادس، وهي: الفرقة الإجبارية).

فإذن: الإضافات الزائدة على القواعد سواء كانت فصولاً أو أقساماً، هي في التصور العلمي عند ابن رجب تقييد للشوارد، فكأن المسألة في تصور ابن رجب بالنسبة لكتاب القواعد: أنه يشتمل على نظم منثور المسائل في سلك واحد، وتلك هي القواعد المئة والستون بما وضعه تحتها من مسائل أو صور أو أقسام أو أنواع، وبما ذكره من طرق العلماء في استنباط الأحكام لهذه المسائل.

ثم هناك نوع آخر، هو: الأمور الشوارد التي تلحق بالقواعد، أو تلحق بالمسائل والصور.

ولذلك نجد ابن رجب في آخر الكتاب يعقد فصلاً خاصاً لمجموعة من الفوائد ذكر فيها عديداً من المسائل، وفي آخر الفصل وهو تتمة الكتاب ألحق بالفصل فائدتين، وصفهما أنهما كقاعدتين؛ لكثرة ذكرهما في مسائل الفقه وانتشار فروعهما.

وإذن: فكتاب القواعد هو نظم منثور المسائل في سلك واحد، أو تقييد الشوارد التي تقرب كل متباعد. من «ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية» (ص ٢٤٩ ـ ٢٥١).

منها أنها قاعدة إلا بعد تمحيص وبحث[1].

وتلمح في بعض الأحايين أنه يقصد تقديم قاعدة على أُخرى، ويظهر في ذلك دقة فائقة[2].

رابعاً: يسهب ابن رجب في النقل عن أئمة الحنابلة ومن كتبهم المعتمدة، ويظهر اختياراتهم، وأقوال الإمام أحمد على وجه الخصوص، وينقل عن «مسائله» باختلاف الروايات المنقولة عنه، على وجه فيه تحقيق وتحرير، وتدقيق وتفصيل، بحيث يذكر التعقبات أو المؤاخذات على النقل أو الفهم أو التخريج، ويكاد في بعض الأحايين يخرج بقاعدة من خلال الاستقراء عن خطأ يقع فيه بعضهم، أو وهم يتخيّله، فذكر ـ مثلاً ـ في (١٩٤/٢) أنّ أبا بكر بن عبدالعزيز ينقل كلام أحمد بالمعنى الذي يفهمه منه، فيقع فيه تغيير شديد، وذكر أيضاً في (٢٥٧/٣) أن القاضي أبا يعلى كثيراً ما يظن أقوال سفيان في «مسائل ابن منصور» أنها أقوال لأحمد.

خامساً: «قصد ابن رجب في كتابه هذا أن يعرض الفقه الحنبلي بصورة منضبطة، تجعل مسائله في عقد نظيم، كما أن الشوارد من المسائل تقيد حتى يقرب المتباعد منها، وهذا هو مسلك فقهي إلا أنه جديد وفريد.

وعلى هذا فكتاب «القواعد» كتاب فقه، ليس له نظير في الأشباه والنظائر، كما أنه لا يسير على المألوف من تدوين كتب الفقه»[3].

---

(١) ولذا قال الأستاذ الزرقاء في «المدخل» (٩٦١/٢) عن هذا الكتاب: «ولكنه على كل حال ليس مجموعة قواعد فقهية ذات نصوص عامة دستورية بالمعنى السالف البيان»!!

(٢) انظر: «ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية» (ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٣) ابن رجب وآثاره الفقهيّة (ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

سادساً: هذا الكتاب يدلل على أصالة ابن رجب في علم الفقه، وأن له فيه يداً طولى، وأن عنده فيه عقلية إحصائية تجمع مسائل العلوم تحت منضبط واحد، وقد صدق من قال عنه، وذكر له هذا الكتاب: «يدل على معرفة تامة بالمذهب»[1].

فهذا الكتاب يمثل عقلية ابن رجب الفقهية الإبداعية، كما أن «شرح العلل للترمذي» يدلل على عقليته الحديثية الإبداعية.

ومن الجدير بالذكر «أن ابن رجب في عرضه للمسائل كان عقلية واعية متفتّحة، لأنه ينقل آراء العلماء، ويرجح في بعض الأحايين، وفي بعض الأحايين يذكر الرأي الذي يميل إليه صراحة، ويشير للآخر دون ذكره»[2] فيقول ـ مثلا ـ في (القاعدة الحادية والثلاثين): «وظاهر كلام أحمد...»[3] وفي (القاعدة السادسة والعشرين): «... على أصح الوجهين»[4]، وهكذا.

سابعاً: لم يهمل ابن رجب في هذا الكتاب مذاهب العلماء الأُخرى، بل ذكر فيه مذاهب بعض الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فضلاً عن سائر الأئمة المتبوعين، ولكن كان كذلك عند الحاجة وبقدر ما تحتاجه بعض المسائل، ويظهر ذلك جلياً في الفهرس الخاص في هذا النوع، من المجلد الرابع.

ثامناً: كما أنه لم يهمل فيه الأدلة النصيّة والآثار السلفية، وإن لم يكن ذلك من مقاصده، لانشغاله بلمّ شعث المسائل تحت قاعدة واحدة، والغالب

---

(١) انظر: (مدح العلماء للكتاب).

(٢) «ابن رجب وآثاره الفقهية» (ص ٢٤٨).

(٣) «تقرير القواعد وتحرير الفوائد» (٢٢٩/١).

(٤) «تقرير القواعد وتحرير الفوائد» (٢٠٧/١).

على هذه المسائل أنها جزئية تفصيلية لم يرد فيها دليل. ومع هذا فقد ذكر جملة من الآيات والأحاديث، وأشار في بعض الأحايين إلى درجة الأحاديث، والغالب عليه فيها أنه يذكرها بإيماءٍ وإيجاز، أو يشير إلى أصولها دون ذكرٍ لمفرداتها.

* مدح العلماء له:

مدح هذا الكتابَ جميعُ مَنْ نظر فيه، فضلاً عن مطالعيه، وقد أفصح غير واحد عن ذلك، فقال يوسف بن عبدالهادي، المعروف بـ (ابن المِبْرَد)[1] (المتوفى ٩٠٩هـ):

«وكتاب «القواعد الفقهيّة» مجلد كبير، وهو كتاب نافع من عجائب الدَّهر، حتى أنه استُكْثِرَ عليه، حتى زعم بعضُهم أنه وجد قواعدَ مبدَّدةً لشيخ الإسلام ابن تيمية فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله فوق ذلك»[2].

وقال ابن مفلح (المتوفى ٨٨٤هـ):

«و«القواعد الفقهية» تدلُّ على معرفةٍ تامّةٍ بالمذهب»[3].

وقال ابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ):

(١) ضبطه بعضُ ناشري كتبه «ابن المبرِّد» بتشديد الدال، وهو خطأ، صوابه بتسكين الباء الموحدة التحتية والراء المفتوحة.

(٢) «الجوهر المنضّد في طبقات متأخّري أصحاب أحمد» (ص ٤٩)، ونقله ـ دون عزوه ـ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٣٥٩/٢)، وجعله ابن بدران في «المدخل» (ص ٤٥٧) وغير واحد من المعاصرين ـ كما سيأتي قريباً ـ من كلام حاجي خليفة!! وهذا كثير.

(٣) «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٨٢/٢)، والمذكور عبارة النُّعيمي (المتوفى ٩٢٧هـ) في «الدارس في تاريخ المدارس» (٧٧/٢)، وابن العماد (المتوفى ١٠٨٩) في «شذرات الذهب» (٣٣٩/٦).

«و«القواعد الفقهية» أجاد فيه»[1].

وذكر هذا الإعجاب غير واحدٍ من المعاصرين، فقال بعضهم عنه: «أما الكتاب فهو من أنفس وأحفل الكتب للقواعد في الفقه الحنبلي، وحمل من الثَّروة الفقهيّة ما يَجلُّ عن الوصف والبيان، وقديماً وجدنا العلماء يثنون عليه، يقول صاحب «كشف الظنون»: «وهو كتاب نافع من عجائب الدهر»، وإن مما يدهش العقل أن المؤلف صنّفه في أيامٍ يسيرة»[2].

وقال الأُستاذ مصطفى الزّرقاء عنه:

«وهو كتاب عظيم القيمة، يحمل من الثروة الفقهية ما يجل عن الوصف، وقد وصفه صاحب «كشف الظنون» بأنه من العجائب»[3].

*** الجهود المبذولة حول الكتاب:**

عرف العلماءُ أهمية هذا الكتاب من زمن بعيد، ولذا تتابعوا على خدمته، وظهرت هذه الخدمة على ألوانٍ متعدِّدة، نحصرها فيما يلي:

أولا: اختصاره:

اختصر هذا الكتاب جماعة[4]، منهم:

الأول: عبدالرزاق الحنبلي (المتوفى ٨١٩هـ) له «مختصر قواعد ابن رجب».

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣٢٢/٢) وعنه ابن حُميد في «السحب الوابلة» (ص ١٩٧).

(٢) «القواعد الفقهية» لعلي النَّدْوي (ص ٢٥٧).

(٣) «المدخل الفقهي العام» (٩٦١/٢).

(٤) «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» (٩٣٤/٢ ـ ٩٣٥).

الثاني: أحمد بن نصرالله بن أحمد بن محمد بن عمر المخزومي المعروف بـ «المحب بن نصرالله» (المتوفى ٨٤٤هـ) له أيضاً: «مختصر قواعد ابن رجب».

الثالث: عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين (المتوفى ١١٢١هـ) له أيضاً «مختصر قواعد ابن رجب».

ثانياً: ترتيبه مع تهذيبه:

رتب هذا الكتاب مع تهذيبٍ له اثنان ـ فيما أعلم ـ:

أحدهما: يوسف بن عبدالرحمن بن الحسن زين الدين أبي البشرى عبدالرحمن التّادفي الحلبي الحنبلي (المتوفى ٩٠٠هـ).

قال الشيخ راغب الطباخ في ترجمته:

«ووقف على «قواعد ابن رجب» في مذهب الحنابلة، فإذا هو كتاب يفتقر إلى التهذيب، وحسن الترتيب، فهذبه تهذيباً، ورتّبه ترتيباً عجيباً، وعرض ما وضعه وهو يومئذ بالقاهرة على الإمامين الجليلين الحنبليين: الشهاب أحمد الشيشني، والبدر محمد السعدي، فقرّظا له تقريظاً حسناً، وناهيك بالمثنّى بذكره عالماً»[1].

والآخر: الشمس محمد بن عثمان بن حسين الجَزِيْريّ ثم القاهري الحنبلي (المتوفى ٨٨٨هـ).

قال السخاوي في ترجمته:

«وشرع في ترتيب فروع «قواعد» ابن رجب، ولو عُمِّر وتفرَّغ للاشتغال، لسادَ، عوَّضهُ الله الجنة»[2].

---

(١) «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٣٢٧/٥ ـ ٣٢٨).

(٢) «وجيز الكلام في الذيل على دُول الإسلام» (٩٤٧/٣) ونحوه في «الضوء اللامع» (١٤٢/٨).

وقام بتهذيبه الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين، وسمّاه بـ:

«نيل الأرب من قواعد ابن رجب»

وذكره له الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصّل» (٢/٩٣٦) وقال: «لم يطبع».

ووقفتُ عليه بخطّه، وهذا نصُّ ديباجته:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، وعليه نتوكل، الحمد الله الذي بيَّن قواعد الدين على لسان رسوله أحمد، وفقّه من أراد به خيراً وأيّد، وأُصلّي وأُسلّم على أفضل الخلق محمد، وعلى آله وأصحابه الرُّكع السجّد.

وبعد:

فإنَّ كتاب «قواعد الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» الذي ألفه ذو المقام الرفيع المشيد لقد حوى من الحسن وجمع المعاني ما به عن غيره تفرد، وصل فيه قواعد بنى عليها من فروع الفقه ما تبدّد، وكان من الصعب حفظ هذه القواعد بفروعها الشوارد؛ فاستخرت الله تعالى في اختصار قواعده الحسان وحذف فروعها تقرباً إلى الله تعالى، ورجاء لسهولة حفظها وحيث قلت: والمذهب أو ظاهر المذهب كذا أو عن قول وهو المذهب فمن عندي، والمراد به ما ذهب إليه المتأخرون: كصاحبي «المنتهى» و«الإقناع» ومرادي بضمير الجمع الأصحاب المتأخرون وبالشيخ حجر العلوم أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني وسميته «نيل الأرب من قواعد ابن رجب».

والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله وأن يجعله خالصاً لوجهه إنه جواد كريم.

وقد أشـــرنا حذو كل قـاعدة إلى صفحتهـا من الأصل تســهيلاً على الناظر...».

* وهذا نصٌّ خاتمته:

«وإلى هنا انتهى بنا القلم، وقد ذكر المصنف رحمه الله في آخر كتابه فوائد وهي أن هناك مسائل الخلاف فيها مشتهر؛ وللخلاف فيها مسائل كثيرة تنبني على ذلك الاختلاف، لأن بعض مســائل الخلاف يكون كالشــجرة ذا فروع منتشـرة لكن لما رأينا أن ذكر الأصل وحذف الفرع لا يأتي بالمقصود، وأن ذكر الكل يخرج بنا عن الاختصار لم يبق إلا الترك بالكلية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله مدى الأزمان والأوقات، وصلى الله على محمد خير البريات وعلى آله وأصحابه المجتهدين في إخلاص الأعمال والطاعات.

قال ذلك محرره

محمد الصالح العثيمين

غفر الله لـــه وجميع المسلمين

حـرر في ١٣٧٠/١/٢٦».

* * *

ثالثاً: فهرسته:

اشتغل غير واحد من العلماء بترتيب مسائل «قواعد ابن رجب» على الكتب والأبواب الفقهية المعتادة، وقد ظفرتُ بجماعةٍ قاموا بذلك، منهم:

أولاً: جلال الدين أبو الفرج نصرالدين البغدادي، له «فهرست كتاب «تقرير وتحرير الفوائد»»، مطبوع في آخر كتابنا هذا في طليعة مجلد الفهارس.

ثانياً: وفي المكتبة الأزهرية مخطوط برقم (٦١٤) وعنه مصورة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (٨٨) بعنوان: «كشف المسائل في كتاب تقرير القواعد وتحرير الفوائد» لابن رجب

قال الشيخ بكر أبو زيد: «لعله كتاب العلاء المرداوي (المتوفى سنة ٨٨٥هـ): «فهرست القواعد الأصولية»»[(١)].

فإن صح هذا الظن فيكون هذا الفهرست للقواعد لا المسائل، والأمر يحتاج إلى نظر في النسخة الخطية، ولم يتسنَّ لي ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثالثاً: وقد عمل الشيخ فوزان السابق (المتوفى سنة ١٣٧٣هـ) فهرساً فقهياً لفروعه، مطبوع[(٢)].

رابعاً: شروحه:

لم أظفر بشرح لكتابنا هذا، إلا ما قام به فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ـ حفظه الله ـ وفسح مدته، وبارك الله في جهوده، ونفع به ـ من إملاءات عليه في حلقاته التعليمية في بريدة من المملكة العربية السعودية، وفيه

---

(١) «المدخل المفصل» (٢/٩٣٥).

(٢) «المدخل المفصل» (٢/٩٣٤).

تعليقات نفيسة على مواطن كثيرة من هذا الكتاب، وقد عملتُ على تفريغها، وأثبتُّها في مواطنها من طبعتنا هذه، ولله الحمد والمنة.

خامساً: طبعاته:

طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، وأشهر طبعاته طبعة الأستاذ طه عبدالرؤوف سعد، وقد ظهرت أول مرة في القاهرة، عن مكتبة الخانجي، سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م، في (٤٥٤ صفحة)[١].

وشاب هذه الطبعة نقص في عبارات، وتحريف وتصحيف في مواطن كثيرة في عدة كلمات، نبّهنا عليها في هوامش الكتاب. ولم يخل هذا السقط والتحريف والتصحيف من جميع طبعات الكتاب، قال الدكتور عبدالله الغفيلي عن كتابنا هذا: «وقد طبع عدة مرات، منها طبعة بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ ـ المطبعة الخيرية، ولكن جميع الطبعات لا تخلو من السقط والتحريف والتصحيف، وهو جدير بأن يعنى به، ويطبع طبعة علمية محررة ومحققة»[٢].

* النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق كتاب «القواعد» على ثلاث نسخ خطية، هذا وصفها:

الأولى: ورمزت لها بنسخة (أ).

---

(١) «ذخائر التراث العربي الإسلامي» (١/١٢٠).

(٢) «ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف» (١/١١٩).

وهي نسخة محفوظة في مكتبة (أسد أفندي) الملحقة[1] بالمكتبة السليمانية، ورقمها (٥٠٥) وصنِّف تحت موضوع: «التَّصوُّف»!!

وفي أوّله: «بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله الذي مهَّد قواعد الدِّين، بكتابه المحكم، وشيَّد معاقد العلم بخطابه، وأحكم وفقّه في دينه مَنْ أراد به خيراً من عباده، وفهَّم وأوفق من شاء على ما شاء من...».

وفي آخره على اليسار بخط المصنف: «بلغ مقابلة لجميع الكتاب بأصلي الذي بخطي بحضوري، وذلك [في] مجالس آخرها عاشر شوال سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة.

وكتبه مؤلِّفه عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، عفا الله عنه، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

وكتب بعضهم (غير ناسخ المخطوط) بخط مغاير طبعاً، على يمين خطه ما نصُّه:

«آخر كتاب «الطبقات»!! على مذهب إمام الأئمة ناصر السنة، الإمام الربانيّ أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رضي الله عنه، وأرضاه، وجعل الجنة مأواه.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

فهذا المكتوب على يمين خط المصنِّف من أن الكتاب هو «الطبقات» خطأ،

---

(١) مكتبة (أسد أفندي) تقع في بناية المكتبة السليمانية نفسها، مقابل جامع السليمانية في اسطنبول، ولذلك وصفتها بـ (الملحقة).

فالجملة كلها دخيلة، بنيت على خطأ[1].

وهذه النسخة نفيسة جداً، وتظهر نفاستها من مقابلتها على نسخة المصنف[2]، ففي هوامشها إلحاقات وتصويبات، وضرب الناسخ على بعض السطور فيها.

وفي هوامش هذه النسخة تعليقات نفيسة بخطوط متغايرة، يظهر منها أنها كانت في تملك بعض العلماء، وهذه التعليقات فيها شرح وزيادة إيضاح لكلام المصنف أو بيان لمبهم أو تفصيل لمجمل (انظر ـ على سبيل المثال ـ ١/١٩٦، ٢٦٠، ٣٧٠، ٣٨٣).

أو ترجيح وتصحيح القول (انظر ـ على سبيل المثال ـ ١/٢٨٥).

أو ذكر اختيار محقق من العلماء (انظر ـ على سبيل المثال ـ ١/٦٩، ١٣٤، ٣٨٣).

ولم يذكر الناسخ اسمه، ولكنها كتبت في حياة المصنف، وقوبلت على أصوله، وبعض الأوراق بخط المصنف بتمامها، وفيه خط آخر، فهي بمجموعها فيها ثلاثة خطوط.

الثانية: ورمزت لها بحرف (ب).

وهي نسخة محفوظة في مكتبة وليّ الدين أفندي التابعة[3] للمكتبة السليمانيّة، ورقمها (١٤٢١)، وتقع في (٣٤٢) ورقة. وقبله في المخطوطة

(١) هذا كلام الزِّركلي في «الأعلام» (٣/٢٩٥)، وهو مطابق لحقيقة الأمر.

(٢) وفي هوامشها: «بلغ قراءة على الشيخ»، انظر: (١/٢٥٩).

(٣) مكتبة (ولي الدين) لها بناية خاصة بالقرب من جامعة اسطنبول، لكنها تابعة إدارياً للمكتبة السليمانية ولهذا وصفتها بـ (التابعة).

«فهرست كتاب تقرير القواعد وتحرير الفوائد» لجلال الدين أبي الفرج نصرالدين البغدادي[1].

وأوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي ونعم الوكيل. الحمد لله الذي مهّد قواعد الدين بكتابه المحكم، وشيَّد معاقد العلم بخطابه...».

وآخره: «والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، ووافق الفراغ من كتابته على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى رحمة ربه تعالى... أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن إبراهيم الفتوحي الحنبلي...».

فالناسخ هو عالم كبير من علماء الحنابلة، وهو والد صاحب «منتهى الإرادات»، وله «شرح الوجيز» لم يتم.

كان عالماً عاملاً متواضعاً طارحاً للتكلُّف، انفرد في زمنه بمعرفة مذهبه، وصار عليه المعول فيه، وقد شارك في الحديث، وسار فيه السَّير الحثيث.

وورد في ترجمته أنه «فقير الحال، كثير العيال، وقد حصَّل بعض الوظائف والكتب النَّفيسة، واستمر على جلالته حتى مات في ذي الحجة، سنة ٩٤٩ في القاهرة، وخلّف أولاداً نجباء، وذِكْراً حسناً رحمه الله تعالى وإيانا»[2].

وورد أيضاً أنه «كتب بالأجرة وغيرها، وتكسب بالشهادة، ثم ولي عاقداً فاسخاً بعد سعي كبير»[3].

---

(١) انظر: طليعة (المجلد الرابع)، الخاص بالفهارس، ففيه تفصيل بهذا.

(٢) «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (ص ٦٩).

(٣) «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (ص ٦٩)، وترجمته في «الضوء اللامع» (٣٤٩/١)، و«شذرات الذهب» (٢٧٦/٨).

وله على الكتاب هوامش مفيدة، فيها نقولات نفيسة عن العلماء، وفي بعضها ترجيح وذكر اختيار لبعض المحققين من علماء المذهب (انظر. على سبيل المثال ـــ ١/٤١، ٤٢، ٦٤، ٦٥، ١٢٣، ١٢٨، ٥١٠، ٥١١)، وفي بعضها تعقّب للمصنف، وفي بعضها مزيد توضيح لعبارة غامضة أو بيان لمبهم. وهكذا (انظر ـ على سبيل المثال ـــ ١/٦٣، ٩٢، ٩٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٦، ٣٨٩ و٢/٢٣، ١٠٨)

وهذه النسخة مضبوطة، وعلى هوامشها تصحيحات وإلحاقات.

وفي آخرها كلام فيه مدح وثناء لكتاب «تقرير القواعد وتحرير الفوائد» بخط متأخّر مغاير لخطّ النّاسخ، فلعله بخط بعض متملّكيها، ولعل الناسخ قد كتب هذا الكتاب بالأجرة، كما ذكر في ترجمته[1].

الثالثة: ورمزت لها بحرف (ج).

وهذه النسخة من محفوظات مكتبة الرياض العامة، تحت رقم (٨٦/٤٣١) وتقع في (٢١٨) ورقة، وفي بدايتها «فهرست تقرير القواعد».

وفي أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم. ربِّ يسِّر وأعن يا كريم. اللهم عوناً منك، فالمعان نريد.

قال الشيخ الإمام العلامة، والبحر الفهامة: أبو الفرج زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي رحمه الله تعالى ورضي عنه:

الحمد لله الذي مهد قواعد الدين بكتابه المحكم...».

---

(١) ولا يفوتني أن أشكر الأخ الباحث الكريم عبدالحق التركماني لتفضّله بإرسال هذه النسخة والتي قبلها من تركيا، فله من الله جزيل الأجر، ومني جزيل الشكر.

وفي آخرها: «وهو حسبنا، ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيّدنا محمد سيّد الأوّلين والآخرين، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدِّين.

تمَّ الكتابُ بعون الملك الوهَّاب ضحوة الاثنين رابع عشر المحرم، من شهور ١٣٣٤هـ بقلم أسير ذنوبه وخطاياه، الفقير إلى عفو مولاه، المعلّق بكرم معبوده ورجاه: عمر بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبداللطيف بن محمد بن علي بن حمد بن معيوف.

اللهم اغفر لكاتبه ولوالديه ووالديهما وذريتهما وأحبابه فيك، ولمن قال آمين، آمين، آمين، آمين».

وعلى هوامش هذه النسخة إلحاقات وتصويبات، مما يدل على أنها مقابلة على نسخةٍ جيِّدة، ولذا كتب الناسخ في آخرها:

«بلغ مقابلة» وكذا على هوامش كثيرٍ من أوراقها[1].

*** نشرتنا من الكتاب وعملي فيه:**

تمتاز نشرتنا من هذا الكتاب بالآتي:

أولاً: قمتُ بمقابلة الكتاب على ثلاث نسخ خطية، سبق وصفها.

ثانياً: أثبتُّ الفروق بين النسخ الخطية وطبعة الأستاذ طه عبدالرؤوف في الهامش، ونبّهتُ على التحريفات والتصحيفات والسقط الواقع في المطبوع.

ثالثاً: أثبتُّ ما على حواشي النسخ الخطية أو بعضها من تعليقاتٍ نفيسة،

(١) ولا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر للدكتور الشيخ يوسف الوابل، مدير مكتبة الحرم المكي، لسماحه بتصوير هذه النسخة، فجزاه الله خيراً، وبارك فيه.

فيها زيادة إيضاح، أو بيان وهم، أو تعقب للمصنف، أو ذكر للراجح في المذهب.

رابعاً: حاولتُ جاهداً توثيق النقولات من الكتب التي نقل منها المصنِّف[1]، وتعبتُ في ذلك، إذا أغلب نقولات المصنف كانت بالفحوى والإيماء والإشارة، إلا في القليل النادر إذ ينقل فيه المصنف كلام العلماء بالنص.

واستعنتُ بما نقله المصنف في «ذيل طبقات الحنابلة» من فروع هي اختيارات للمترجمين عنده، وفي بعض الأحايين يتعقّبهم وينكّت على كلامهم، فإن فعل أشرت أو نقلت كلامه وأنشط في بعض المسائل، فأثبت مظانها من الكتب المشهورة في المذهب، ولعلي أذكر (أحياناً) فيها اختيارات بعض المحققين من العلماء، أو الراجح فيها وفق الدليل أو مذاهب العلماء الأخرى ولعلي أزيد بعض المسائل مما لها صلة بالقاعدة، فاتت المصنف، وهذا في القليل النادر كما في مبحث (القرعة).

خامساً: أثبتُّ شرح الشيخ العلامة محمد بن الصالح العثيمين ـ حفظه الله ـ على الكتاب، وذلك بتفريغ ما أملاه على مواطن عديدة منه ثم قمت بتوزيعها على مواطنها من الكتاب، ووضعتُ علامة (ع) عقب كلامه.

سادساً: خرجتُ الأحاديث والآثار التي ذكرها المصنِّف، وبيّنتُ درجتها من حيث الصحة والحسن والضعف، وأثبتُّ نصَّ الأحاديث والآثار التي أومىء إليها المصنف، ولم يذكر لفظها.

سابعاً: عرَّفتُ بالأعلام غير المعروفين، وبالكتب التي لم تطبع[2]، وحاولتُ

(١) وهي المطبوعة تحت اليد، وإلا فهو نقل من كتب كثيرة جداً، بعضها ما زال مخطوطاً، وبعضها مفقود، ويصعب على الباحث توثيق هذه النقول جميعاً.

(٢) أو طبعت أثناء تحقيقي للكتاب.

ذكر نسخها الخطية، إنْ ظفرتُ بذلك.

ثامناً: أثبتُّ في الحواشي رسالة بتمامها للإمام ابن رجب، هي «قاعدة في إخراج الزكاة على الفور» بتحقيق الدكتور الوليد آل فريان، واستفدتُ من تعليقاته عليها. انظر: (التعليق ٢٨٧/٣ ـ ٢٩٢) ونقلتُ جل ما يلزم من كتابه «كتاب القول الصواب في تزويج أمهات أولاد الغياب». انظر: (١٧٣/٣ ـ ١٧٤، ١٧٥، ١٧٥ ـ ١٧٦).

تاسعاً: صنعتُ فهارس علمية تحليلية للكتاب، وأفردتُ لها مجلداً خاصاً، واشتملت هذه الفهارس على الآتي:

أولاً: تحقيق «فهرست تقرير القواعد وتحرير الفوائد» لجلال الدين أبي الفرج نصر الدين البغدادي، وهو عبارة عن ترتيب مسائل «القواعد» على الأبواب الفقهية المعتادة.

ثانياً: فهرس الآيات القرآنية (ورتبتُه على حسب ترتيبها في القرآن الكريم).

ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة (ورتبتُه على الحروف).

رابعاً: فهرس الآثار السلفية (ورتبته على حسب قائليها).

خامسها: فهرس القواعد الفقهية (ورتبتها على الحروف، واستخرجت منها ما لم يكن واضحاً، أو كان في أثناء الشرح).

سادساً: فهرس الفوائد الفقهية والعلمية (ورتبتها على الحروف، لأن الفهرس الأول مرتب على الأبواب، وهذا الفهرس أوسع منه).

سابعاً: اختيارات أئمة الحنابلة وفقهائهم (ورتبتُه على أسماء الأئمة

والفقهاء، ثم ذكرتُ المباحث تحت اسم كل عالمٍ وفقيه، ورتبتُها على الحروف).

ثامناً: مذاهب الصحابة وعلماء الأمصار وسائر الفقهاء من غير الحنابلة ورتبته كالذي قبله).

تاسعاً: فهرس الأعلام (ورتبتُه على الحروف).

عاشراً: فهرس الطوائف والفرق والمذاهب والجماعات (ورتبتُه على الحروف).

حادي عشر: فهرس كتب مسائل الإمام أحمد (ورتبتُه على أسماء أصحاب المسائل للإمام).

ثاني عشر: فهرس الكتب (ورتبتُه على الحروف).

ثالث عشر: فهرس الغريب والمصطلحات العلمية (ورتبتُه على الحروف).

رابع عشر: وأخيراً، فهرس أسماء المُتَعقَّبين من العلماء والمصنِّفين (ورتبتُه على أسماء مَنْ تُعُقِّب من العلماء، وأدرجتُ تحت كل اسم عالم المسائل الفقهية، ورتبتُها على الحروف، ونصصتُ على المسألة وعلى اسم المتعقَّب).

وأخيراً... هذا جهدي أضعه بين يدي العلماء وطلبة العلم النُّبهاء، طالباً منهم تسديدي وتصويبي فيما ندَّ عني، أو لم تطله يدي، والله هو الهادي، وهو ـ سبحانه ـ المرجوّ أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يضع له القبول في الأرض، وأن ينفعني به يوم الحساب يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عبيدة

مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن ـ عمان

ص . ب ٦٢٠٥٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شيد قواعد الدين بكلمة الحكم وسدد مقاصد العالم بحكمة الحاكم وأحكم فيه
في دينه من أراد به خيرا من عباده وفقهم وأوقفهم على ما علم من أسراره وعرفهم
والهم فسبحان من حكم وأحكم وحتم وحرم وعرف وعلم ما لم تعلم الانسان
علم وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تستنير بالقرآن العظيم
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المخصوص بجوامع الكلم والكتاب الحكيم وروادع العلم
والحلم والكرم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد فهذه فوائد جمة
تضبط للفقه أصول المذهب وتطلع من مشارع الشرع على ما كان عن ذهب
لصعوبة المسائل في مسلك واحد وتعدد الشوارد دون حرز كل شارد فليتنبه
الناظر فيه النظر وليوسع الصدر إن الليب من يحذر فلعل سمح بالبيان على قوم
من الأجيال كالأرجيان وقرباس لأرجيان أيام بيض وليال وما ذلك
لكاتبه عبر كأنه والمنصف من غفر فليل خطأ المرء كثير صوابه والله المسئول
أن يوفقنا لصواب القول والعمل وأن يرزقنا اجتناب أسباب الزيغ والزلل إنه
قريب مجيب سئل لا أحبه من إناء رجا وعليه توكل فأعاد الماء الجاري على ما
كان كما وكل جريه منه لها حكم الماء المقيد في خلاف المذهب بني على مسائل
أحدها لو وقعت في الماء نجاسة يغير بحيث عرفا كان كثيرا لم يتحسن بدون تغير والا
تحسن أو يعتبر كل جريه بانفرادها فان بلغت قلتين لم تحسن والا تحسنت وإليه
حكاها الشراري وعزاه والد المذهب عند القاضي والثانية لو تحسن الإناء
المتحسن بالماء وسرت على سبع جريات فهل ذلك غسلة واحدة أو سبع غسلات
على وجهين حكاهما أبو الحسن بن الغزاري بلد الاندري وذكر ان ظاهر كلام
الأصحاب ان ذلك غسلة واحدة وفي شرح المذهب للقاضي ان كلام أحمد يدل
على ذلك ولذلك لو كان نوبا والحوض وجهين عفت كل جريه والثالثة لو غسل المحدث
حدثا أصغر في الماء الراكد للوضوء وسرت على أربع جريات متوالية فهل يرتفع بذلك حدثه

الاعلى وجهين أشهرهما عند الاصحاب انه يرتفع حدثه وقال ابو الخطاب بن
الاصباغ ظاهر كلام أحمد انه لا يرتفع لان اسحق بن الحاوي والراكد ماء واحد
على السريه بينهما في رواية محمد الحكم وانه اذا اغترف دجله فانه لا يرتفع حدثه
حتى يخرج سبعا والرابعة لو حلف لا شرب هذا الماء وكان جاريا لم يحنث عند
الخرقي وغيره لان الجاري يتبدل ويتخلف شيئا فشيئا فلا يصير الموقوف فيه
وقيل ان نصب المغترف انحدر لا بها والعرق يشهد له والا بان مرجعها العرف
والله اعلم فائدة سئر الحيوان في حكم المتصل عند من في حكم المتصل وكذلك الكثير
هذا هو جار المذهب وتفرع على ذلك مسائل منها اذا أسئر الشهيد ثم
تنجس وضوء ولذلك هو فيها او منها بظنه او شعره ولحمه السلم ماخذ آخر
وهو ان هذه الاجزاء ليست محل الشهيد وهي شرط لنقض الوضوء عندنا او منها ان
الشعر لا يحس بالموت ولا بالاتصال على المذهب وكذلك ما طال من الظفر على
احتمال فيه اما على الظهور فان المتصل من كل وي لم يحس على الصحيح ومن غيره يحس لانه
كالمنتزع حيا ثم فارقه حال اتصاله فسقط الاتصال من التحس فاذا انفصل زال
المانع فنجس ومنها على الحمار والحدث فاما الجنابة ففي وجوب غسل رجلها
والذي رجحه صاحب المغني ورد لرانه ظاهر كلام الخرقي في عدم الوجوب للقاعدة ومن
اوجبه فعلى وجه فقد انع ان كان وصول الماء الى البشرة لا يمكن بدون غسل
وجب لضرورة وجوب ايصال الماء الى ما تحته واما في الحدث الاصغر فلا يجب غسل
المتصل منه على الصحيح واما المحاذي لمحل الفرض فحري باسراء الماء على ظاهره اذا كان غير
لان ايصال الماء الى الجوانب في الوضوء كاف وان لم يكن متصلا بالبدن ايصال حكمه
كالجبين والخف والعامة فالمتصل حكمه اولى ومنها لو اصاب ظفرا او عمامة
او ظهارا الى الشعر او الظفر لم تنتقض الطهارة ولا الاعتكاف ولا الظهار ومنها لو
كان جبيرة واسعا فرى منه غير ما يجب غسله في الصلاة لكن لحقه حرج بنزعه فالذي
يلقى في الشرح انه لا يجب نص عليه في المقنع اذا قررنا كتاب الحج ان الستر بالمتصل كالبدن

صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (أ)، وعلى يمين الصفحة خط المصنف وفيه أنه قوبل على أصله الذي بخطه

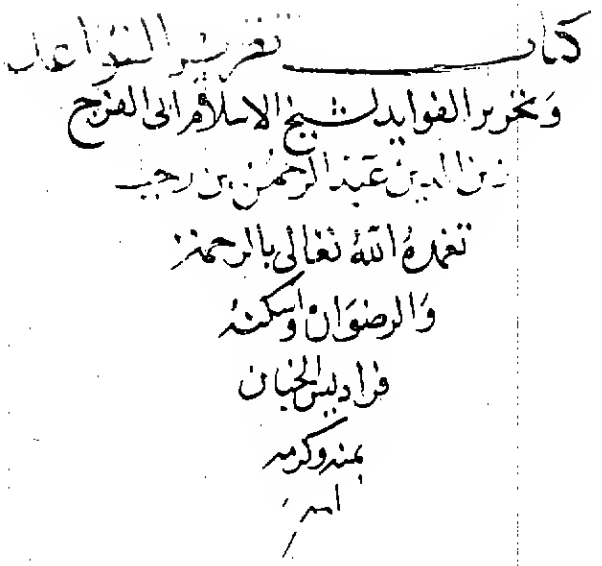
كتاب تقرير القواعد
وتحرير الفوائد لشيخ الاسلام أبي الفرج
زين الدين عبد الرحمن بن رجب
تغمده الله تعالى بالرحمة
والرضوان وأسكنه
فراديس الجنان
بمنه وكرمه
آمين

صورة طرة نسخة (ب)، وهي بخط العالم المحقق أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي
(المتوفى سنة ٩٤٩هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

الحمد لله الذي مهد قواعد الدين بكتابه المحكم وشيد معاقد العلم بخطابه واحكمه وفقه في دينه من اراد به خيرا من عباده وفهمه واوقفه من شاء على ما شاء من اسراره ومراده والحمد لله فسبحان من حكم فاحكم وحلل وحرم وعرف وعلم علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تهدي صاحبها الى الطريق الاقوم واشهد ان محمدا عبده ورسوله المخصوص بجوامع الكلم وبدائع الحكم وروائع العلم والحلم والكرم صلى الله عليه على آله وصحبه وسلم اما بعد فهذه قواعد مهمة وفوائد جمة تضبط للفقيه اصول المذهب وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد وتقيد له الشوارد وتعزب عليه كل متباعد فليتعم الناظر فيه المنظر وليوسع العذر ان للبيب من عذره فلقد صح بالبال على غاية من الاعتدال كالا رتجال او قريبا من الارتجال في ايام يسيرة وليال. وبالله العصمة لكتاب غير كتابه والمنصف من اغتفر قليل خطا المرء في كثير صوابه والله المسئول ان يوفقنا لصواب القول والعمل وان يرزقنا بحسن الجناب اتباب الزلل انه قريب مجيب

لمن سأل ما يجب منها ياه رجاء وعليه توكلا فاعلم ان الماء الجاري هل هو كالراكد او كل جزية منها لها حكم الماء المضاف فيه خلاف في المذهب يبنى عليه مسائل احداها لو وقعت فيه نجاسة فهل يتبرد مجموعه فان كان كثيرا لم يتجس بغير تغير والا تجس او يعتبر كل جزية بانفرادها فان بلغت قلتين لم تتجس والا تجست فيه روايتان حكاهما الشيرازي وغيره والثانية المذهب عند القاضي ٥ والثانية لو عمس الاناء النجس في ماء جار

ومن غلبه سبع جريات فما دون ذلك غسلة واحدة او سبع غسلات لغا وجهان حكاهما ابو الحسن بن العباني تلميذ الامام في ذكر ما ظاهر كلام الاصحاب ان دون ذلك غسلة واحدة وفي شرح المذهب للقاضي ان كلام احمد يدل عليه وكذلك لو كان بولا ونحوه وعصره عقب كل جرية والثالثة لو انغمر المحدث حدثا اصغر في ماء جاري الموصول ومر عليه اربع جريات متوالية فهل يرتفع بذلك حدثه امللاع وجهين اشبههما عند الاصحاب انه يرتفع حدثه وقال ابو الخطاب في الانتصار ظاهر كلام احمد انه لا يرتفع لانه لم يغمر في ماء جار والراكد كالجاري نص احمد على التسوية بينهما في رواية محمد بن الحكم وانه اذا انغمر في ماء لا يرتفع حدثه حتى يخرج منه ويأتي بالرابعة لو خلق لا يقفا في هذا الماء وكان جاريا لم يجب عند ابي الخطاب وغيره لان الجاري يتبدل ويستحيل شيئا فشيئا فلا يتصور الوقوف فيه وفيما المنصوص انه يحتسب لاسبعا والعرف يشهد له والاحتياط مرجعها الى العرف ثم وجدت القاضي في الجامع الكبير ذكر نحو هذا والله اعلم قاعدة غمر الجنب لا حكم المنفصل عنه لا في حكم المتصل وكذلك الظفر هذا هو جاد المذهب ويتفرع على ذلك مسائل منها اذا امتشط فتعمر امرأة للشهوة لم ينتقض وضوءها وكذلك ظفرها او منها بظفره او شعره ولهذه المسئلة ما خذ اخر وهو ان هذه لا اجزاء البتة بحمل للشهوة الاصلية وهي شرط تحقق الوصول عندنا ومنها ان الشعر لا يتجنب بالموت ولا بالانفصال على المذهب وكذلك ما طال من الظفر على الخلاف فيه اما على المشهور فان انفصل مرادي لم يتجس على الصحيح من غيره يتجس لانه كان فيه حياة ثم فارقه حال اتصاله فمنعه

الثانية

صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (ب)، وهي بخط العالم المحقق أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي (المتوفى سنة ٩٤٩هـ)

صورة عن اللوحة الأولى من نسخة (ج)

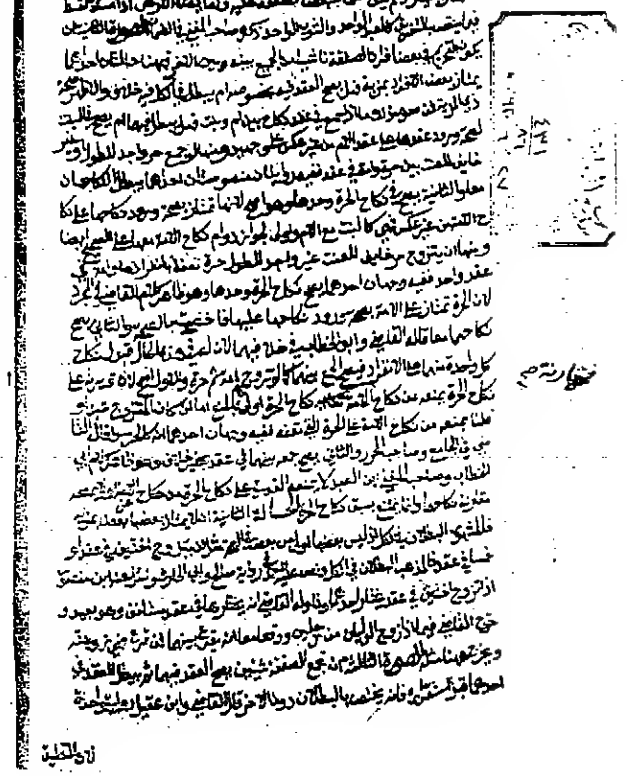

صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (ج) وفيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ

ترجمة المصنف

* اسمه ونسبه.
* مولده.
* أسرته.
* نشأته ورحلته.
* وفاته.
* ثقافته ومؤلفاته.
* عقيدته ومذهبه.
* مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
* شيوخه.
* تلاميذه.

* * *

* اسمه ونسبه[1]:

هو الإمام الحافظ زين الدين عبدالرحمن ابن الشيخ الإمام المقرىء المحدث

---

(١) مصادر ومراجع ترجمته:

يمكن تقسيم المصادر والمراجع التي ترجمت للحافظ ابن رجب الحنبلي إلى ثلاثة أقسام: مطبوعة، ومخطوطة، وجهود المعاصرين في ذلك.

فأما القسم الأول: المصادر والمراجع المطبوعة:

- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد لتقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ) (٢/٧٢).
- الرد الوافر لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ): ١٠٦.
- إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (ت ٨٥٢هـ): (٣/١٧٦).
- الدرر الكامنة لابن حجر (ت ٨٥٢هـ): (٢/٤٢٧، ٤٢٨).
- لحظ الألحاظ لابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ): (١٨٠).
- الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري (ت ٨٧٤ هـ): (١/٣٩٨).
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري (ت ٨٧٤هـ) (٧/١٦٣ - ١٦٤).
- المقصد الأرشد لابن مفلح (ت ٨٨٤هـ): (٢/٨١).
- الجوهر المنضد لابن عبدالهادي (ت ٩٠٩هـ): (٤٦).
- ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ت ٩١١هـ): (٣٦٧).
- طبقات الحفاظ للسيوطي (ت ٩١١هـ): (٥٣٦).
- الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (ت ٩٢٧هـ): (٢/٧٦).
- الشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ت ١٠٣٣هـ): (٤٩).
- كشف الظنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ): (١/٥٩، ٧٩) (٢/١٠٩٧، ١٤٠٠).
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): (٦/٣٣٩).
- صلة الخلف بموصول السلف للروداني (ت ١٠٩٤ هـ): (٢٧٦).
- البدر الطالع للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): (١/٣٢٨).
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد (ت ١٢٩٥): (١٩٧).
- التاج المكلل لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ): (٣٢٥).
- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ): (١/١٢٢، ٣٥٥).

ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا (ت ١٣٣٩هـ): (١/٥٢٧).

ـ الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ): (١٤٧).

ـ منادمة الأطلال لابن بدران (ت ١٣٤٦هـ): (٢٣٦).

ـ مختصر طبقات الحنابلة للشطي (ت ١٣٧٩هـ): (٧١، ٧٢).

ـ الأعلام للزركلي (ت ١٣٩٥هـ): (٤/٦٧).

ـ فهرس الفهارس لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني: (٢/٦٣٦).

ـ معجم المؤلفين لعمر كحالة: (٥/١١٨).

ـ معجم المؤرخين الدمشقيين لصلاح الدين المنجد: (٢١٨).

ـ المستدرك على معجم المؤلفين لعمر كحالة: (٣٤٥).

وأما القسم الثاني: المصادر والمراجع المخطوطة:

ـ التبيان شرح بديعة البيان لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ): ورقة (١٥٩).

ـ تاريخ ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ): (ورقة ١٤٠/أ).

ـ المنهج الأحمد للعليمي (ت ٩٢٨هـ) (ورقة ٤٧٠، ٤٧١).

وأما القسم الثالث: جهود المعاصرين في ذلك.

فقد ترجم جل مَنْ حقق من المعاصرين كتب ورسائل لابن رجب له، وصنّف غير واحد من طلبة العلم مصنفات خاصة بابن رجب، ومن الجهود التي لها تميز في ذلك:

ـ ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، للشيخ الدكتور عبدالله بن سليمان الغفيلي، مطبوعة في مجلدين، عن دار المسير، سنة ١٤١٨هـ. وهي أطروحة دكتوراه من الجامعة الإسلامية (واستفدتُ منها كثيراً في هذه الترجمة).

ـ ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية، لأمينة محمد الجابر، مطبوعة في مجلد عن دار قطر بن الفجاءة بقطر، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير من جامعة قطر.

ـ ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه، للدكتور محمد بن حمود الوائلي، وهي أطروحة دكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الأزهر، ولم تطبع بعد.

ـ مقدمة أستاذنا الدكتور همام سعيد لتحقيقه «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٣٧ ـ ٣٠٧) مطبوع عن مكتبة المنار ـ الأردن (واستفدت منها كثيراً في هذه الترجمة).

(١) وهم ابن فهد رحمه الله تعالى في «لحظ الألحاظ» (ص ١٨٠) حيث جعل الاسم الواحد اسمين فقال: رجب بن عبدالرحمن، والصواب أن رجب لقب عبدالرحمن، وقد تبعه على هذا الوهم =

ابن الحسن[1] بن محمد بن أبي البركات مسعود السَّلامي[2] البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي[3].

* مولده:

ولد ابن رجب في بغداد سنة ٧٣٦هـ وأجمعت على ذلك مصادر ترجمته باستثناء بعضها «كالدرر الكامنة» لابن حجر، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي و«ذيله على تذكرة الحفاظ» حيث ذكر أنه ولد سنة ٧٠٦هـ، وهذا هو تاريخ ولادة والده أحمد. وقد تابعهما على هذا الخطأ صاحب «كشف الظنون»، ومما يثبت خطأ هذا التاريخ ما ذكره العليمي في «المنهج» بقوله: «قدم مع والده من بغداد إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤هـ» وبذلك يتضح على وجه القطع أن مولده سنة

= الدكتورة أمينة الجابر في رسالتها «ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية» (ص ٣٧).

وترجم ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص ١٤٢) لوالد ابن رجب، وقال عنه: «كان يحب ابن تيمية ويميل بالمودّة إليه».

(١) جميع المصادر تذكر الحسن إلا «المقصد الأرشد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» لابن مفلح (٨١/٢) و«الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي (٧٦/٢) و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص ١٤٧). فإنها تذكر الحسين بدل الحسن.

(٢) قال السمعاني رحمه الله تعالى: السَّلامي بفتح السين المهملة واللام ألف المخففة وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى رجل وموضع.

أما الرجل فهو منسوب إلى بني سلامان وهو بطن من قضاعة، وفيهم كثرة من الصحابة فمن بعدهم....

وأما المنسوب إلى موضع فهو مدينة السلام بغداد... «الأنساب» (٢٠٨/٧).

(٣) «الدرر الكامنة» (٤٢٨/٢)، و«الرد الوافر» (ص ١٠٦)، و«التبيان لشرح بديعة البيان» (ق ١٥٩)، و«المنهل الصافي» (١٩٣/٧)، و«لحظ الألحاظ» (ص ١٨٠)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» (ص ٣٦٧)، و«المقصد الأرشد» (٨١/٢)، و«الدارس في تاريخ المدارس» (٧٦/٢)، و«الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٧).

٧٣٦هـ.

* أسرة ابن رجب:

لم تتوسع المراجع التي بين أيدينا ـ على كثرتها ـ في التعريف بأسرة ابن رجب، وما ذكر في ثنايا هذه المراجع نثار لا يزيد على أسطر قليلة، ألقت بعض الضوء على حياة جده، أبي أحمد، وحياة والده أبي العباس، شهاب الدين أحمد.

أما الجد عبدالرحمن المكنى بأبي أحمد، والملقب برجب، فكل ما ذكره عنه حفيده في طبقاته قوله: قرىء على جدي أبي أحمد ـ رجب بن الحسين ـ غير مرة ـ ببغداد وأنا حاضر، في الثالثة، والرابعة، والخامسة: أخبركم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن إبراهيم البزاز سنة ست وثمانين وستّ مئة، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي، أخبرنا أبو الوقت عبدالأول بن عيسى، أخبرنا أبو الحسن الداودي، أخبرنا أبو محمد السرخسي، أخبرنا أبو عبدالله الفربري، حدثنا البخاري، حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، قال: سمعت النبي ـ ﷺ ـ يقول: من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار[1].

وهذا الخبر ـ على قصره ـ يكشف عن مكانة جده أبي أحمد وأنه مهتم بالحديث ويقرأ عليه الناس. ويدل هذا الخبر كذلك على أن سماعه كان سنة ٦٨٦هـ ومعنى هذا أن الرجل عمر، وكانت وفاته سنة ٧٤٢هـ.

وأما أبوه فهو أبو العباس[2] شهاب الدين أحمد، ولد في بغداد صبيحة يوم السبت خامس عشر ربيع الأول سنة ٧٠٦، ونشأ بها وسمع مشايخها، وقرأ

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢١٣)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٧١).

(٢) «إنباء الغمر» (١/٣٧)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٧١).

بالروايات، ثم رحل إلى دمشق بأولاده سنة ٧٤٤هـ وسمع مشايخها كمحمد بن إسماعيل الخباز، ورحل إلى القدس، ثم حج سنة ٧٤٩هـ وبمكة أسمع ابنه عبدالرحمن «ثلاثيات البخاري» على الشيخ أبي حفص عمر، ثم رحل إلى مصر قبل سنة ٧٥٦ وفيها روى عن أبي الحرم القلانسي، وفي ذلك يقول صاحب «المنهج الأحمد»: وفيها روى عن أبي الجرم القلانسي، وذكره في مشيخته[١].

وبعد ذلك جلس للإقراء بدمشق وانتفع به، وكان ذا خير ودين وعفاف ولقد سجل شيوخه في معجم خاص له، نقل منه ابن حجر كثيراً في «الدرر الكامنة»[٢] وقال عنه ابن حجر: «شيخنا»، ولا يعقل أن يكون ابن حجر قد تتلمذ فعلاً على والد ابن رجب هذا، ولعله قصد بهذه العبارة أن المقرىء شهاب الدين بن رجب هو شيخ شيوخه كالعراقي والهيثمي، وهذان من تلاميذه، فعلاً، ومن تلاميذه الذين أكدت المراجع أستاذيته لهم شمس الدين يوسف بن سيف الدين بن نجم الحنبلي الشيرازي[٣] (ت ٧٥١هـ)، وعبدالله بن محمد بن قيم الضيائية.

* نشأته ورحلته:

قيض الله ـــ تعالى ـــ لابن رجب عوامل كثيرة أسهمت في تكوين شخصيته العلمية الفذة، منها استعداده الفطري الموهوب، وأسرته الكريمة التي توارثت العلم كابراً عن كابر، وعصره المزدحم بالثقافة الموسوعية، والمعرفة المتنوعة، ونوابغ العلماء في كل مضمار.

---

(١) «المنهج الأحمد» (ق ٤٥٧).

(٢) «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/١١٠، ١١٤، ١٤٦، ٢٣٨، ٢١٢/٢، ١٥٥ و ٢٥٧/٣).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢٨٦/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥١).

هذه العوامل وجهت ابن رجب في مرحلة مبكرة نحو الطلب. وقبل سن التمييز أحضر مجالس العلم والعلماء، ولقد سجل هذا في «طبقاته»، فيقول أثناء ترجمة شيخه عبدالرحيم بن عبدالله الزريراتي (ت ٧٤١هـ): درس بالمجاهدية ببغداد، وحضرت درسه، وأنا إذا ذاك صغير لا أحقه[١]. ويبدو أن هذا كان قبل الثالثة من عمره، لأنه يصرح بالتمييز بعد الثالثة، فيقول: قرىء على جدي أبي أحمد وأنا حاضر، في الثالثة، والرابعة، والخامسة[٢] وما يهمنا من هذا أنه أحضر مجالس العلم وهو صغير لا يكاد يحق شيئاً.

أما في الخامسة من عمره فقد فصل سماعاته بكل وعي ودقة وثقة، فنجده يقول: أخبرنا أبو الربيع علي بن عبدالصمد بن أحمد البغدادي، قرأت عليه وأنا في الخامسة[٣]. أو يحدد السنة التي سمع فيها فيقول: قرىء على أبي الربيع على ابن عبدالصمد، وأنا أسمع سنة ٧٤١هـ ببغداد[٤].

وقد تلقى في هذا السن المبكر إجازات كبار العلماء في بغداد ودمشق، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مكانة أسرته العلمية، وأنها من الشهرة بحيث تكتب الإجازات إلى أبنائها، ويصرح ابن رجب بأنه تلقى الإجازات في طفولته المبكرة فيقول: وذكر شيخنا بالإجازة الإمام صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق القطيعي البغدادي[٥] (ت ٧٣٩هـ) ـ كما ذكر بعض علماء الشام الذين أجازوه،

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٦).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢١٣).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/٦٧).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/١٧٦).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/١٧٦).

كالقاسم بن محمد البرزالي[1] (ت ٧٣٩هـ)، ومحمد بن أحمد بن حسان التلي الدمشقي[2] (ت ٧٤١هـ). وقد ذكرنا سني الوفاة لهؤلاء الشيوخ للدلالة على أن الإجازات كانت وابن رجب في الثالثة أو الخامسة، وأن بعضها تلقاها ابن رجب وهو في بغداد من كبار علماء الشام.

هذه بدايات الطلب كما سجلتها بعض المراجع وأهمها كتاب ابن رجب نفسه «الذيل على طبقات الحنابلة»، ولكن أسرة ابن رجب، بما عرفت من مذاق العلم والرحلة فيه، لم تقف عند هذا الحد، بل حمل أحمد بن رجب أبناءه، ومنهم صاحبنا، وتوجه بهم نحو مركز الثقل، ومجتمع العلم والعلماء، فدخل بهم دمشق سنة ٧٤٤هـ، وبها سمع الوالد والولد كبار المسندين والمحدثين، وأدركا البقية الباقية من علماء القرن السابع، مثل شمس الدين محمد بن أبي بكر بن النقيب (ت ٧٤٥هـ) والإمام علاء الدين أحمد بن عبدالمؤمن السبكي ثم النووي[3] (ت ٧٤٩هـ). وفي دمشق سمع ابن رجب محمد بن إسماعيل الخباز

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/١٨٤، ١٩٢).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/٨٢).

(٣) جاء في كتاب «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب، نشر المعهد الفرنسي وتحقيق لاوست والدهان، أثناء كلام الناشرين عن ابن رجب، (ص ١٧):

«أما ابن النقيب الذي أجاز ابن رجب فهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن لؤلؤ القاهري، المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٧٦٩هـ، عن سبع وستين سنة، كما أفاده الطهطاوي في «التنبيه والإيقاظ» (ص ١٠٢)، فتكون ولادته سنة ٧٠٢هـ، ويكون هو أكبر من ابن رجب المولود سنة ٧٣٦هـ، فيصح أن يكون أستاذاً له.

أما النووي، وهو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي فولادته سنة ٦٣١هـ، وتوفي سنة ٦٧٦هـ قبل ولادة ابن رجب بستين سنة، فلا يتصور أن يكون إجازة منه لابن رجب قطعاً، فمما لا شك فيه أن لفظ النووي هنا تحريف إلا أن يكون المراد نووياً آخر».

(ت ٧٥٦هـ) ومحمد بن إسماعيل الحموي الدمشقي (ت ٧٥٧هـ)، ورحل إلى نابلس ليلتقي بجماعة من أصحاب عبدالحافظ بن بدران[1]، ثم إلى القدس فسمع الحافظ أبا سعيد العلائي[2].

ورجع ابن رجب مع والده إلى بغداد سنة ٧٤٨هـ، وقد ذكر هذا في

= وعقب الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في بحث له تحت عنوان «نظرة عابرة في ذيل طبقات الحنابلة، نشر المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق»، ونشر هذا البحث في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٧٢ (ص ١٥٢). قال الأستاذ أبو غدة:

«وقد هدتني المطالعة في «شذرات الذهب» إلى العثور على نووي يصح أن يكون هو شيخ ابن رجب الذي أجازه. قال ابن العماد في وفيات سنة ٧٤٩هـ: وفيها مات علاء الدين أحمد بن عبدالمؤمن الشافعي، قال ابن قاضي شهبة: «الشيخ الإمام السبكي، ثم النووي، نسبة إلى نوى من أعمال القليوبية، وكان خطيباً بها، تفقه على الشيخ عز الدين النسائي، وغيره...».

ثم قال الأستاذ أبو غدة: «وغالب الظن أن هذا النووي هو الذي أجاز ابن رجب، وأما ابن النقيب، فقد ذكرت أنه شهاب الدين أبو العابس أحمد بن لؤلؤ المولود سنة ٧٠٢، والمتوفى سنة ٧٧٦هـ، ومن المحتمل أن يكون هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن النقيب الدمشقي الشافعي المولود سنة ٦٢٢هـ والمتوفى سنة ٧٤٥هـ» انتهى كلام الشيخ أبي غدة.

وتعقيباً عليه قال شيخنا الدكتور همام: إن ما اختاره بالنسبة للنووي معقول لا سيما وأن رواية ابن رجب عنه كانت بالإجازة، وقد ذكر ابن فهد في ذيله على «تذكرة الحفاظ» (ص ١١٨) وفاة هذا الشيخ سنة ٧٤٩هـ ووصف بقوله: «الإمام الرباني».

وأما ابن النقيب فإنني أرجح أن يكون محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٧٤٥هـ، لأن هذا دمشقي والآخر قاهري، ولأن وفاة ابن النقيب الدمشقي متقدمة وتناسب الرواية بالإجازة ويضاف إلى هذا أنه مشهور، ومن البارزين في عصره، قال ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١٩/٤) محمد بن أبي بكر بن إبراهيم الدمشقي شمس الدين بن النقيب الشافعي، ولد سنة ٦٦١هـ، ولازم النووي، قال العماد بن كثير: كان شجاعاً عالماً.

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٤١/٢).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٦٥/٢).

«طبقاته» أثناء ترجمته لسليمان بن أحمد النهرماري البغدادي، فقال: وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٧٤٨هـ، وصُلّيَ عليه بجامع قصر الخلافة، وحضرت الصلاة عليه، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[١]، وفي بغداد قرأ على الشيخ أبي المعالي محمد بن عبدالرزاق الشيباني، وفي ذلك يقول: أخبرنا أبو المعالي محمد ابن عبدالرزاق الشيباني بقراءتي عليه سنة ٧٤٩هـ[٢]. ويحدد مكان هذه القراءة في موضع آخر فيقول: ببغداد[٣].

ومن بغداد يتوجه مع والده إلى الحج، وبمكة يسمع «ثلاثيات البخاري» من الشيخ أبي حفص عمر بن علي بن الخليل البغدادي (ت ٧٥٩هـ)[٤] ـ عاد بعد ذلك إلى دمشق حيث لزم شيخه ابن قيم الجوزية إلى أن مات سنة ٧٥١هـ.

وأما رحلته إلى مصر فقد كانت قبل سنة ٧٥٤هـ وهي السنة التي توفي بها شيخه أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي وقد أكثر عنه، ونص على ذلك بقوله: قرأت على أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي المصري بها[٥]. كما لقي بالقاهرة محمد بن إسماعيل الصوفي المعروف بابن الملوك (ت ٧٥٦هـ) وفي ذلك يقول: أخبرنا محمد بن إسماعيل الصوفي بالقاهرة[٦] والجدير بالذكر أن والده كان يرافقه في هذه الرحلة[٧]، فسمعا معاً أبا الحرم القلانسي (ت

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٤١).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة»(١/٢٨٩).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢٨٩، ١٠٩).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٤٤).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/١١٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٤١). وغيرها من المواضع، التي تبين سماع ابن رجب من الميدومي وكثرة ذلك.

(٦) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/١٥، ٤١).

(٧) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص ١٤٧)، و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٧).

٧٦٥هـ)[١].

وفي سنة ٧٦٣هـ اتجه إلى الحج، وهناك التقى بالمشاهير من العلماء، ويبين هذا أثناء ترجمة شمس الدين محمد بن الشيخ أحمد السقا، فيقول: وقد جمعت بينه وبين قاضي قضاة مصر الموفق، وابن جماعة بمنى عام ثلاث وستين وسبع مئة[٢].

وبعد هذه الرحلة، الحافلة بالحركة والنشاط، استقر ابن رجب بدمشق، يدرس بمدارسها ويعقد المواعيد[٣] الوعظية، فدرس بالمدرسة الحنبلية بعد وفاة ابن التقي ٧٨٨هـ وولي حلقة الثلاثاء بعد وفاة ابن قاضي الجبل سنة ٧٧١هـ.

وظل ابن رجب يخرج الطلبة النجباء، والعلماء الأكفياء، ويصنف الكتب النافعة، والرسائل القيمة حتى وافاه أجله.

ولم تذكر لنا مصادر ترجمته شيئاً عن زواجه أو أولاده، وكل ما نعرفه أنه كان يسكن في المدرسة السكرية بالقصاعين منجمعاً عن الناس، أي منعزلاً عنهم، منصرفاً إلى أموره العلمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

*** وفاته:**

اتفقت مصادر الترجمة على أن وفاته ـ رحمه الله ـ كانت سنة ٧٩٥هـ، وقول ابن تغري بردي في «المنهل الصافي»[٤] أن وفاته كانت سنة خمس وسبعين وسبع مئة تصحيف ظاهر، ولم تتفق مصادر الترجمة على تحديد يوم الوفاة

(١) «المنهج الأحمد» (ق ٤٥٧).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٦/٢).

(٣) تطلق على مجالس الوعظ المنتظمة.

(٤) «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (١٦٣/٧ ـ ١٦٤).

وشهرها، فبينما يذكر صاحب «المنهج الأحمد» أن ذلك كان ليلة الاثنين رابع رمضان المعظم، فإننا نجد صاحب «المنهل الصافي» يقول: إن ذلك كان في شهر رجب، وهو قول ابن ناصر الدين الذي نقله عنه صاحب «المنهج الأحمد» فقال:

وأرخ الشيخ شمس الدين بن ناصر الدين ـ رحمه الله ـ وفاته في شهر رجب، من السنة المذكورة، هي سنة ٧٩٥هـ، ثم قال: ودفن بمقبرة الباب الصغير، جوار قبر الشيخ الفقيه الزاهد أبي الفرج عبدالواحد بن محمد الشيرازي، ثم المقدسي، الدمشقي، المتوفى في ذي الحجة سنة ٤٨٦هـ، وهو الذي نشر مذهب الإمام أحمد ببيت المقدس، ثم بدمشق ـ رحمه الله تعالى ـ، وقال ابن ناصر الدين: ولقد حدثني من حضر لحد ابن رجب أن الشيخ زين الدين بن رجب جاء قبل أن يموت بأيام، فقال له: احفر لي ههنا لحداً، وأشار إلى البقعة التي دفن فيها، قال: فحفرت له، فلما فرغت نزل في القبر، واضطجع فيه، فأعجبه وقال: هذا جيد، ثم خرج، قال: فوالله ما شعرت بعد أيام إلا وقد أُتي به ميتاً، محمولاً على نعشه، فوضعته في ذلك اللحد، وواريته فيه[1] ـ رحمه الله تعالى ـ.

*** ثقافته ومؤلفاته[2]:**

تنوعت مؤلفات الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى وآثاره العلمية فهو إضافة إلى ما ذكرنا من الأفذاذ الذين درسوا عليه وأسهم في بناء علومهم وثقافتهم، قد خلف العديد من المؤلفات التي شملت كثيراً من العلوم الإسلامية في التفسير والفقه والحديث والتاريخ والعقيدة والوعظ وغيرها، وهي تشير إلى علو

---

(١) «المنهج الأحمد» (ق ٤٧١).

(٢) مأخوذ من كتاب «ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف» (١/١١٠ وما بعد) بتصرف وزيادة يسيرة.

همته وترفع من مكانته.

وقد أجمع المترجمون له على أنها مؤلفات نفيسة ومفيدة.

قال ابن فهد رحمه الله: له المؤلفات السديدة والمصنفات المفيدة[1].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: صنف «شرح الترمذي» فأجاد فيه في نحو عشرة أسفار، وشرح قطعة كبيرة من البخاري... و«اللطائف في وظائف الأيام» بطريق الوعظ وفيه فوائد، و«القواعد الفقهية» أجاد فيها وقرأ القرآن بالروايات...[2].

وقال النعيمي رحمه الله تعالى: له تصانيف شتى مفيدة[3].

وقال ابن العماد الحنبلي: له مصنفات مفيدة ومؤلفات عديدة[4].

وقد كان لابن رجب رحمه الله تعالى أسلوب متميز في كتاباته فهو يجمع بين وضوح العبارة وسهولة الأسلوب.

يقول الدكتور محمد بن حمود الوائلي في وصف أسلوب ابن رجب في كتبه ورسائله: «تميزت كتابات ابن رجب بوضوح الأسلوب وطلاوة العبارة وحسن استقامة اللفظ كل ذلك مع عمق التفكير والغوص في المعاني، وابن رجب متأثر بثقافة عصره لذا رأيناه يذهب إلى السجع حيناً ويدعه حيناً متمسكاً بعبارات الفقهاء والمحدثين، يستوي في ذلك كتبه الكبيرة وكتبه الصغيرة»[5].

(١) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص ١٨١).

(٢) «الدرر الكامنة» (٤٢٩/٢)، و«إنباء الغمر» (١٧٦/٣).

(٣) «الدارس في تاريخ المدارس» (٧٧/٢).

(٤) «شذرات الذهب» (٣٣٩/٦).

(٥) ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه رسالة دكتوراه مكتوبة على الآلة الكاتبة (ص ١٣٣).

ويقول الأستاذ بشير عيون في وصف أسلوب ابن رجب أيضاً: «ولابن رجب أسلوب سهل طيع سلس، تراه يتناول موضوعه عادة بالتحليل والتقصي والإسهاب، وقد يستطرد أحياناً ولكن استطراده ممتع لا يمل منه، وتراه أحياناً يعمد إلى السجع وبعض المحسنات اللفظية، ويظهر أن ذلك كان شائعاً في عصره، ولكنه لا يلتزم ذلك، بل نراه أحياناً أخرى يتحلل من قيود السجع لينطلق متحدثاً بأسلوب الفقهاء أو المحدثين أو الباحثين وهو كثير الاستشهاد بالآيات والأحاديث والحكم والأبيات الشعرية في كتاباته»[1].

وقد قمت بتتبع وحصر لمصنفاته فبلغت (٦٧) مصنفاً بين كتاب كبير ورسالة صغيرة فألفيتها ذات قيمة كبيرة، ولم تقتصر على ميدان واحد، بل وجدتها تنتظم مساحة واسعة من العلوم المختلفة.

وقد قسمت الكلام على مؤلفات ابن رجب وآثاره العلمية إلى قسمين:

القسم الأول: فيه بيان أسماء مؤلفات ابن رجب رحمه الله تعالى التي ذكرها هو في كتبه أو نسبها إليه المترجمون له.

القسم الثاني: فيه بيان بأسماء مؤلفات نسبت إلى ابن رجب وهي إما ليست له أو أنها أفردت من بعض كتبه ونسبت إليه ولم يؤلفها هو استقلالاً.

القسم الأول: مؤلفات ابن رجب التي ذكرها في كتبه أو نسبها إليه المترجمون له، وقد رتبتها على حروف المعجم مع بيان المطبوع منها والمخطوط والإشارة إلى مكان النسخة الخطية حسب الإمكان لما لم يطبع منها وهي كالتالي:

١ ـ «الأحاديث والآثار المتزايدة في أن طلاق الثلاث واحدة» ذكرها ابن عبدالهادي[2].

---

(١) انظر: «مقدمة كتاب اختيار الأولى» لابن رجب تحقيق بشير محمد عيون.

(٢) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

وقد استفاد من هذا الكتاب ابن عبدالهادي في كتابه: «سير الحاث في الطلاق الثلاث»، وهو كتاب مطبوع بمطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٥٣م.

٢ ـ «أحكام الخواتيم وما يتعلق بها»: طبع مرتين آخرها طبعة مطابع الرحاب بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور محمد بن حمود الوائلي.

٣ ـ «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى»: طبع مراراً وآخرها طبعة مكتبة دار الأقصى بالكويت سنة ١٤٠٦هـ بتحقيق جاسم فهيد الدوسري.

٤ ـ «اختيار الأبرر سيرة أبي بكر وعمر»: ويوجد مختصر له مخطوط في برلين برقم ٩٦٩٠.

٥ ـ «إزالة الشنعة عن الصلاة بعد النداء يوم الجمعة»: ذكره ابن عبدالهادي[١].

٦ ـ «الاستخراج لأحكام الخراج»: طبع عدة طبعات آخرها طبعة مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٠٩هـ بتحقيق جندي محمود شلاش الهيتي.

٧ ـ «الاستغناء بالقرآن في تحصيل العلم والإيمان»: ذكره ابن رجب رحمه الله تعالى في «نزهة الأسماع في السماع»[٢] وفي «الخشوع في الصلاة»[٣]. وذكره ابن عبدالهادي[٤] وحاجي خليفة[٥] وصاحب كتاب «هدية العارفين»[٦] وهو

(١) «الجوهر المنضد» (٥٠).
(٢) «نزهة الأسماع في السماع» (ص ٨٤ ـ ط الحداد).
(٣) «الخشوع في الصلاة» (ص ٢٩).
(٤) «الجوهر المنضد» (ص ٥١).
(٥) «كشف الظنون» (٧٩/١).
(٦) «هدية العارفين» (٥٢٧/١).

أصل كتاب ابن عبدالهادي «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» وهو مخطوط، وتوجد له صورة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم ٢٢٠٦.

٨ ـ «استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس»: وهو مطبوع بمطبعة الإمام بمصر سنة ١٣٦٣هـ.

٩ ـ «الاستيطان فيما يعتصم به العبد من الشيطان»: ذكره ابن حميد[١].

١٠ ـ «إعراب أم الكتاب»: ذكره ابن عبدالهادي[٢].

١١ ـ «إعراب البسملة»: ذكره ابن عبدالهادي[٣].

١٢ ـ «الإلمام في فضائل بيت الله الحرام»: ذكره إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون»[٤].

١٣ ـ «أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور»: طبع مرتين آخرها بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٤ ـ «أهوال القيامة»: ذكره ابن العماد[٥] وابن عبدالهادي[٦].

---

(١) «السحب الوابلة» (١٩٨).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

(٤) «إيضاح المكنون» (١٢٢/١).

(٥) «شذرات الذهب» (٣٣٩/٦).

(٦) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

١٥ ـ «الإيضاح والبيان في طلاق الغضبان»: ذكره ابن عبدالهادي[١].

١٦ ـ «البشارة العظمى في أن حظ المؤمن من النار الحمى»: مخطوط ويوجد له نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود المركزية تحت رقم (٩/١٨١٧).

١٧ ـ «بيان الاستغناء بالقرآن في تحصيل العلم والإيمان»: ذكره ابن رجب في «نزهة الأسماع» (ص ٨٤ ـ ط الحداد)، وهو المتقدم برقم (٧).

١٨ ـ «التخويف من النار والتعريف بحال أهل البوار»: وقد طبع عدة مرات وقاربتُ على الانتهاء من تخريج أحاديثه وآثاره، وتوثيق نصوصه، وفهرسته، يسّر الله نشره بمنّه وكرمه.

١٩ ـ «تسلية نفوس النساء والرجال عند فقد الأطفال»: طبع بتحقيق الدكتور الشيخ وليد الفريان في مجلة الإفتاء عدد ٢٣ بتاريخ ١٤٠٩هـ.

٢٠ ـ «تعليق الطلاق بالولادة»: مخطوط باستانبول برقم (٥٣١٨).

٢١ ـ «تفسير سورة الإخلاص»: طبع مرتين منها طبعة بتحقيق الأخ الشيخ محمد بن ناصر العجمي ـ الدار السلفية ـ الكويت سنة ١٤٠٧هـ.

٢٢ ـ «تفسير سورة الفاتحة»: ذكره ابن عبدالهادي[٢].

٢٣ ـ «تفسير سورة النصر»: طبع مرتين آخرها بتحقيق الأخ الشيخ محمد بن ناصر العجمي ـ الدار السلفية ـ الكويت سنة ١٤٠٧هـ.

٢٤ ـ «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»: وقد طبع مراراً وهو كتاب عظيم النفع جدير بالعناية والاهتمام من قبل الباحثين

(١) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

وطلاب العلم.

٢٤/ب ـ جزء في تعليق الطلاق بالولادة، وما أُشكل على الأصحاب في ذلك، ذكره في كتابنا هذا (١/١٠١).

٢٥ ـ «الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ»: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة»، طبع سنة ١٣٤٩هـ بمطبعة المنار.

٢٦ ـ «حماية الشام بمن فيها من الأعلام»: ذكره ابن حميد[١].

٢٧ ـ «الخشوع في الصلاة»: وهو كتاب «الذل والإنكسار للعزيز الجبار» وقد طبع مراراً منها بتحقيق الأخ الشيخ علي حسن علي عبدالحميد ـ دار عمّار ـ ومنها وقد وهم بعض من ترجموا لابن رجب حيث جعلوا هذا الكتاب كتابين لاختلاف العنوان وعند التحقيق تبين أنهما كتاب واحد.

٢٨ ـ «ذم الخمر وشاربها»: طبع بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض سنة ١٤٠٨هـ بتحقيق الدكتور الشيخ الوليد بن عبدالرحمن الفريان.

٢٩ ـ «ذم قسوة القلب»: مخطوط، وتوجد نسخة له في مكتبة جامعة الملك سعود المركزية برقم (٨/١٨١٧) ثم طبع بتحقيق الدكتور الشيخ وليد الفريان.

٣٠ ـ «الذيل على طبقات الحنابلة»: طبع مراراً منها طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٣١ ـ «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة»: ذكره ابن عبدالهادي[٢].

٣٢ ـ «كتاب السليب»: ذكره ابن عبدالهادي[٣].

---

(١) «السحب الوابلة» (١٩٨).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص ٥٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٠).

٣٣ ـ «سيرة عبدالملك بن عمر بن عبدالعزيز»: طبع بالرياض سنة ١٣٧٨هـ، ثم بتحقيق عفّت وصال، عن دار ابن حزم، سنة ١٤١٣هـ.

٣٤ ـ شرح حديث «إن أغبط أوليائي عندي»: مخطوط، وتوجد نسخة منه بمكتبة فاتح باستانبول برقم (٥٣١٨).

٣٥ ـ شرح حديث أبي الدرداء «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً»: طبع مراراً، منها طبعة مكتبة الخافقين ـ دمشق سنة ١٤٠٢هـ، تحقيق محمد الخيمي.

٣٦ ـ شرح حديث شداد بن أوس «إذا كنز الناس الذهب والفضة»: يوجد له نسخة خطية بمكتبة جامعة الملك سعود المركزية بالرياض تحت رقم (١٨١٧/ ٨).

٣٧ ـ شرح حديث عمّار بن ياسر «اللهم بعلمك الغيب»: طبع بتحقيق إبراهيم بن محمد العرف ـ مكتبة السوادي ـ جدة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٣٨ ـ شرح حديث «لبيك اللهم لبيك»: طبع بتحقيق الوليد آل فريان مكة المكرمة ـ دار عالم الفوائد ـ ١٤١٧هـ.

٣٩ ـ شرح حديث «ما ذئبان جائعان» ويسمى أيضاً «ذم الجاه والمال»: طبع مراراً آخرها بالكويت ـ الدار السلفية ـ سنة ١٤٠١هـ، بتحقيق بدر البدر.

٤٠ ـ شرح حديث «مثل الإسلام»: مخطوط، وتوجد نسخة له في المكتبة السليمانية بتركيا برقم (٥٣١٨).

٤١ ـ شرح حديث «يتبع الميت ثلاث»: طبع بدار طيبة بالرياض سنة ١٤٠٨هـ بتحقيق سعد بن عبدالرحمن الحمدان.

٤٢ ـ «شرح جامع الترمذي»: وهو يقع في نحو عشرين مجلداً كما ذكر

ذلك الحافظ ابن حجر[1] وهو من الكتب المهمة ولعله احترق في الفتنة التي وقعت في الشام عندما دخل التتار دمشق سنة ٨٠٣هـ وما وقع فيها من الفساد على يد تيمورلنك كما ذكر ذلك ابن قاضي شهبة[2].

ولم يوجد من هذا الكتاب إلا شرح علل الترمذي وقد طبع عدة مرات أحدها بتحقيق أستاذنا الدكتور همام سعيد، وهو أطروحته للدكتوراه من جامعة الأزهر، نشر مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء. ويوجد أيضاً عشر ورقات مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق وهي من كتاب اللباس.

٤٣ ـ «شرح المحرر»: ذكره ابن عبدالهادي[3].

٤٤ ـ «شرح مولدات ابن الحداد»: ذكره حاجي خليفة[4].

٤٥ ـ «صدقة السر وبيان فضلها»: طبع بتحقيق الوليد بن محمد الفريان بمجلة عالم الكتب، المجلد السابع، العدد الأول.

٤٦ ـ «صفة النار وصفة الجنة»: ذكره ابن عبدالهادي[5].

٤٦/م ـ طرق حديث زيد بن أرقم، والاختلاف فيه، وكلام الحفّاظ عليه، وتوجيه ما تضمّنه من توزيع الغرم، ذكره في كتابنا هذا (٣/٢٣٦).

٤٧ ـ «غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع»: طبع مراراً آخرها طبعة مكتبة السوادي ـ جدة سنة ١٤٠٨هـ، بتحقيق: إبراهيم بن محمد العرف.

٤٨ ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: قال عنه ابن ناصر الدين

(١) «الدرر الكامنة» (٢/٤٢٩)، و«إنباء الغمر» (٣/١٧٦).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/٤٨٨/أ).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص ٥١).

(٤) «كشف الظنون» (٢/١٩١١).

(٥) «الجوهر المنضد» (ص ٤٩).

الدمشقي: «وشرح من أول صحيح البخاري إلى الجنائز شرحاً نفيساً»[1].

طبع بتحقيق مجموعة من المحققين عن مكتبة الغرباء المدينة المنورة ١٤١٦هـ، وطبع عام ١٤١٧هـ بتحقيق طارق بن عوض الله محمد، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى.

٤٩ ـ «الفرق بين النصيحة والتعيير»: طبع بتحقيق الدكتور نجم عبدالرحمن خلف ـ دار ابن القيم ـ الدمام، وبتحقيق الأخ علي حسن عبدالحميد عن دار عمار ـ الأردن.

٥٠ ـ «فضائل الشام»: مخطوط، وتوجد نسخة منه في المكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (١٠٨) تاريخ، ويقوم الآن بتحقيقه الأخ محمد بن ناصر العجمي كما أفادني بذلك شخصياً.

٥١ ـ «فضل علم السلف على علم الخلف»: طبع مراراً منها طبعة الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق محمد بن ناصر العجمي. ويذكره بعض من ترجموا لابن رجب بعنوان «العلم النافع وفضله» ويجعلون هذا كتاب وهذا كتاب وهذا وهم لأنهما في الحقيقة كتاب واحد والاختلاف في العنوان فقط.

٥٢ ـ «قاعدة غم هلال ذي الحجة»: وقد طبعت هذه الرسالة في سنة ١٣٧٥هـ بتصحيح الشيخ سليمان الصنيع رحمه الله تعالى.

٥٣ ـ «القواعد الفقهية»: (كتابنا هذا، وسبق التعريف به).

٥٤ ـ «القول الصواب في تزويج أمهات أولاد الغياب»: وقد طبع بتحقيق الدكتور عبدالله الطريقي في سنة ١٤١٠هـ ـ الطبعة الأولى ـ مكتبة المعارف

(١) «الرد الوافر» (ص ١٠٦).

بالرياض.

٥٥ ـ «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة»: وهو شرح حديث «بدأ الإسلام غريباً...» طبع مراراً منها طبعة بتحقيق بدر البدر ـ دار الأرقم ـ الكويت سنة ١٤٠٤هـ، ثم عن دار النفائس، الكويت، سنة ١٤١٤هـ.

٥٦ ـ «الكشف والبيان عن حقيقة النذور والأيمان»: ذكره ابن رجب[١] وابن حميد[٢].

٥٧ ـ «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها»: طبع مراراً، آخرها في دمشق سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق زهير الشاويش. ويعرف هذا الكتاب في بعض المكتبات بعنوان «التوحيد» ولذلك غلط بعض من ترجم لابن رجب رحمه الله تعالى في ذلك وجعلوهما كتابين وهما في الحقيقة كتاب واحد والاختلاف في العنوان فقط.

٥٨ ـ «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف»: طبع مراراً منها طبعة دار الجيل ـ بيروت.

٥٩ ـ «المحجة في سير الدلجة»: طبع بتحقيق يحيى مختار غزاوي دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، سنة ١٤٠٤هـ.

٦٠ ـ «مختصر سيرة عمر بن عبدالعزيز»: طبع بالرياض سنة ١٣٧٨هـ.

٦١ ـ «مختصر فيما روي عن أهل المعرفة والحقائق في معالم الظالم السارق»: حققه الوليد بن عبدالرحمن الفريان ونشره في مجلة البحوث الإسلامية، العدد السادس عشر.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٣٧١).

(٢) «السحب الوابلة» (١٩٧).

٦٢ ـ «مسألة الصلاة يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة»: ذكره ابن حميد[١].

٦٣ ـ «مشيخة ابن رجب»: قال ابن حجر: وخرج لنفسه مشيخة مفيدة[٢].

٦٤ ـ «منافع[٣] الإمام أحمد»: ذكره ابن عبدالهادي[٤].

٦٥ ـ «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: طبع مرتين منها طبعة بتحقيق الوليد بن عبدالرحمن الفريان سنة ١٤٧٠هـ ـ الناشر: دار طيبة بالرياض.

٦٦ ـ «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ» لابن عباس وهو شرح حديث «احفظ الله يحفظك»: طبع مراراً ولكن أحسن الطبعات وأكملها، طبعة مكتبة دار الأقصى بالكويت سنة ١٤٠٦هـ بتحقيق محمد بن ناصر العجمي.

٦٧ ـ «وجوب إخراج الزكاة على الفور»: وقد حققه الأستاذ عادل الجهني وقدمه موضوعاً لمادة البحث في السنة الرابعة من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سنة ١٤٠٩هـ، وطبع بتحقيق الدكتور الوليد بن عبدالرحمن آل الفريان، عن دار عالم الفوائد، سنة ١٤١٧هـ، ووضعته في التعليق على كتابنا هذا (٣/٢٨٧ ـ ٢٩٢).

٦٨ ـ «وقعة بدر»: ذكره ابن حميد[٥].

---

(١) «السحب الوابلة» (ص ١٩٨).

(٢) «الدرر الكامنة» (٢/٤٢٩).

(٣) لعله مناقب الإمام أحمد.

(٤) «الجوهر المنضد» (ص ٥١).

(٥) «السحب الوابلة» (١٩٨).

القسم الثاني: ويشتمل على الكتب التي تنسب لابن رجب وهي إما ليس له أو هي مأخوذة من بعض كتبه ولم يؤلفها هو استقلالاً.

١ ـ كتاب «مختصر شعب الإيمان»: ينسب لابن رجب وممن نسبه لابن رجب، جندي محمود شلاش الهيتي في مقدمة كتاب الاستخراج لابن رجب حينما قام بتحقيقه، والحقيقة أن هذا وهم لأن الكتاب هو «مختصر شعب الإيمان» للقزويني وقد قارنت بينهما فوجدت أنهما شيء واحد، إضافة إلى أنني لم أجد أحداً ممن ترجم لابن رجب نسب هذا الكتاب إليه، وهذا الكتاب المنسوب لابن رجب توجد صورة له في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٦٦٦).

٢ ـ «أسباب المغفرة»: وهو مطبوع بتحقيق أشرف بن عبدالمقصود وهو مأخوذ من كتاب «جامع العلوم والحكم».

٣ ـ «بغية الإنسان في وظائف رمضان»: المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ وهو مأخوذ من كتاب «لطائف المعارف».

٤ ـ «مجالس في سيرة النبي ﷺ»: دار ابن كثير ـ دمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ تحقيق ياسين السواس ومحمود الأرناؤوط وهو مأخوذ من كتاب «لطائف المعارف».

*** عقيدته ومذهبه**[1]:

ـ عقيدته:

تتضح عقيدة ابن رجب رحمه الله تعالى من خلال هذا الموضوع بشكل

---

(١) مأخوذ من «ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف» (١/١٢٣ وما بعد).

عام إلا أنني رأيت أن أعطي صورة إجمالية عن عقيدته فهو رحمه الله سلفي العقيدة على طريقة أهل الحديث يقول بما قال به الصحابة رضي الله عنهم والتابعون والأئمة المشهورون من أئمة السلف الصالح رحمهم الله تعالى الذين كانوا لا يألون جهداً في نشر عقيدة أهل السنة والجماعة، والذين يؤمنون بأسماء الله وصفاته التي ثبتت بكتاب الله سبحانه وتعالى، وشهد بها له رسوله عليه الصلاة والسلام كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل ولا تمثيل.

والحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى كباقي أئمة السلف رحمهم الله تعالى لم يشغل نفسه بحشو المتفلسفة والمتكلمين من أمثال الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن مائلهم وسار على نهجهم، وإنما كان رحمه الله تعالى حريصاً كل الحرص على اعتماد منهج السلف الصالح في جميع أبواب العقيدة، وكلامه في ثنايا مؤلفاته أكبر شاهد على هذا.

ولم يكن ابن رجب رحمه الله تعالى على معتقد السلف فحسب بل كان من الدعاة إليه.

وسوف أشير إلى نبذة من أقواله التي تدل على معتقده.

١ ـ يقول رحمه الله تعالى: ... والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة[1].

٢ ـ ويقول رحمه الله تعالى أيضاً في شرحه لحديث اختصام الملأ الأعلى «... وأما وصف النبي ﷺ لربه عز وجل بما وصفه به فكل ما وصف النبي ﷺ

---

(١) «فضل علم السلف على علم الخلف» (ص ٣٣).

به ربه عز وجل لهو حق وصدق يجب الإيمان والتصديق به كما وصف الله عز وجل به نفسه مع نفي التمثيل عنه ...»[1].

ومما يدل على عقيدته السلفية أيضاً نقده لبعض علماء الحنابلة الذين كان لهم شهرة كبيرة ومع ذلك كان عندهم ميل إلى التأويل في بعض كلامهم كابن الجوزي، يقول ابن رجب رحمه الله تعالى وهو يذكر الوجوه التي تؤخذ على ابن الجوزي ومنها ـ أي من الوجوه التي تؤخذ عليه ـ:

«وهو الذي من أجله نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكرهم عليه في ذلك.

ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان متطلعاً على الأحاديث والآثار في هذا الباب، فلم يكن خبيراً بحل شبهة المتكلمين وبيان فسادها.

وكان معظماً لأبي الوفاء بن عقيل يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام، ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار، فلهذا يضطرب في هذا الباب وتتلون فيه آراؤه، وأبو الفرج تابع له في هذا التلون»[2].

ومراد ابن رجب أن ابن الجوزي يتبع ابن عقيل في آرائه، لأن ابن عقيل ليس هو شيخه المباشر، فابن الجوزي ولد قبل وفاة ابن عقيل بسنة.

---

(١) «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى» (ص ٤٠، ٤١).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤١٤/١).

ـ مذهبه:

وأما مذهبه فهو على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لأن البيئة التي عاش فيها والعلماء الذين تلقى العلم عنهم من علماء الحنابلة.

وقد كانت له يد مشكورة في المذهب الحنبلي حيث ألف فيه كتابنا هذا «القواعد الفقهية» سلك فيه مسلك أهل الترجيح والاختيار في المذهب وقد كان هذا الكتاب مرجعاً لمن جاء بعده من العلماء، إضافة إلى أنه ألف كتاباً ترجم فيه لعلماء الحنابلة وهو «ذيل على طبقات الحنابلة» الذي ألفه العلامة ابن أبي يعلى رحمه الله تعالى، ومع ذلك فكون ابن رجب رحمه الله تعالى درس المذهب الحنبلي وتعلم المسائل منه إلا أن ذلك لم يحمله على التعصب المذموم الذي حدا ببعض من ينتسب إلى العلم إلى تقديم المذهب على سنة الرسول ﷺ، ولم يكن رحمه الله تعالى يندد بغيره على حين أنه حين استوت له المعرفة، وبلغ مرحلة النضج كان يدعو إلى الاعتصام بالكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين وملاكه، وإليهما المرجع في المسائل الشرعية.

بل إنه رحمه الله تعالى ذكر في بعض مؤلفاته أن الأصل الجامع والمرجع والحكم هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهما مقدمان على قول كل أحد كائن من كان إذا تبين مخالفة القول لهما، وأقواله الدالة على هذه المعاني كلها كثيرة منها قوله رحمه الله تعالى عند قوله ﷺ: «... وإن أفتاك المفتون...»[1] يعني أن

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد (١٩٤/٤) عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، وقال ابن رجب رحمه الله تعالى عن هذا الحديث: وهذا إسناد جيد.

«جامع العلوم والحكم» (٢٥٠/٢) وقد تكلم رحمه الله عن روايات وطرق هذا الحديث في الموضع المذكور.

ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم، وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم فهذه مرتبة ثانية وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره، وقد جعله أيضاً إثماً وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره للإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد الظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره وهذا كالرخصة الشرعية مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة في السفر ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به.

وقد كان النبي ﷺ أحياناً يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم فيمتنعون من قبوله، فيغضب من ذلك كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من عمرة الحديبية فكرهوه، وكرهوا مفاوضته قريشاً على أن يرجع من عامه، وعلى أن من أتاه منهم يرده إليهم.

وفي الجملة فما ورد النص به فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِم﴾[1].

وينبغي أن يتلقى ذلك بانشراح الصدر والرضا، فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الإيمان والرضا به والتسليم له كما قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[2].

---

(١) الأحزاب: (٣٦).

(٢) النساء: (٦٥).

وأما ما ليس فيه نص من الله ورسوله، ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحاك في صدره بشبهة موجودة ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه بل هو معروف باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك في صدره وإن أفتاه هؤلاء المفتون[1].

ويقول رحمه الله تعالى أيضاً مبيناً أن المقصود هو إظهار الحق مهما خالف أقوال الرجال، وهذا من النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، يقول: فرد المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية، ليس هو مما يكرهه العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويثنون عليه فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية، فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواء كان ذلك في موافقته أو مخالفته، وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ، وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدب في الخطاب وأحسن الرد والجواب فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه... وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردوها أبلغ الرد كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم، هذا كله حكم الظاهر، وأما في باطن الأمر، فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر

---

(١) «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٥٩).

الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النِّيَّة في النُّصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم... وأما مراد المراد بذلك إظهار عيب من رد عليه وتنقصه وتبيين جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز ودخل أيضاً في قول النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته»[1].

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء، وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم، ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين... ومن تبعهم بإحسان، ومن عرف أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة[2].

وهذا كله يدل على حرصه رحمه الله تعالى على التمسك بالكتاب والسنة والاعتصام بهما.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/٤٢٠، ٤٢٤) وأبو داود في «السنن» (رقم ٤٨٨٥) والروياني في «المسند» (رقم ١٣١٢) وأبو يعلى في «المسند» (١٣/٤١٩) والطبراني في «الكبير» (١١/١٨٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٤٧)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٩٤): «رواه الطبراني ورجاله ثقات» وانظر «علل الدارقطني» (٦/٣٠٩).

(٢) «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص ٣٢ ـ ٣٦).

* مكانته العلمية وثناء العلماء عليه[1]:

لقد أثنى على ابن رجب رحمه الله تعالى كثير من العلماء وأشادوا بفضله ومكانته العلمية، وشهدوا له بالحفظ وسعة العلم والمعرفة والانصراف عن الدنيا والإقبال على العلم وذلك لتمكنه في علوم كثيرة، فاستحق بذلك ثناء العلماء عليه، وتقديرهم له، وأقوال العلماء التي سأذكر تبين مكانته العلمية بين علماء عصره:

وصفه تلميذه علاء الدين ابن اللحام فقال: شيخنا الإمام العلامة الأوحد الحافظ شيخ الإسلام، مجلي المشكلات، وموضح المبهمات...[2].

وقال أيضاً: شيخنا الإمام العالم الحافظ بقية السلف الكرام، وحيد عصره، وفريد دهره شيخ الإسلام زين الدين...[3].

وقال ابن حجر: أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، وكان لا يخالط أحداً ولا يتردد إلى أحد... تخرج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق[4].

وقال ابن فهد المكي: الإمام العالم الحافظ الحجة، والفقيه العمدة، أحد العلماء الزهاد، والأئمة العباد، مفيد المحدثين، واعظ المسلمين... وكان رحمه الله تعالى إماماً ورعاً زاهداً مالت القلوب بالمحبة إليه، وأجمعت الفرق عليه، كانت

---

(١) ما تحته مأخوذ من كتاب «ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف» (١/١٣٠ وما بعد).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص ٤٩).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص ٤٩).

(٤) «إنباء الغمر» (٣/١٧٦).

مجالس تذكيره الناس عامة نافعة وللقلوب صادعة[1].

وقال ابن ناصر الدين: كان أحد الأئمة الحفاظ الكبار والعلماء الزهاد الأخيار[2].

وقال أيضاً: الشيخ الإمام العلامة الزاهد القدوة البركة الحافظ العمدة الثقة، واعظ المسلمين ومفيد المحدثين...[3].

وقال الحافظ ابن حجر: مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالاً وعللاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه...[4].

وقال أيضاً: الشيخ المحدث الحافظ... أكثر من المسموع وأكثر من الاشتغال حتى مهر...[5].

وقال ابن عبدالهادي: الشيخ الإمام، أوحد الأنام، قدوة الحفاظ جامع الشتات والفضائل... الفقيه الزاهد البارع الأصولي المفيد المحدث[6].

وقال برهان الدين ابن مفلح: الشيخ العلامة الحافظ الزاهد شيخ الحنابلة[7].

وقال ابن قاضي شهبة: الشيخ الإمام العلامة الحافظ شيخ الحنابلة

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص ١٨٠، ١٨١).

(٢) «التبيان لبديعة البيان» ورقة (١٥٩).

(٣) «الرد الوافر» (ص ١٠٦).

(٤) «إنباء الغمر» (١٧٦/٨).

(٥) «الدرر الكامنة» (٤٢٨/٢، ٤٢٩).

(٦) «الجوهر المنضد» (ص ٤٦، ٤٧).

(٧) «المقصد الأرشد» (٨١/٢).

وفاضلهم، أوحد المحدثين...[1].

وقال العليمي: الشيخ الإمام العالم العامل العلامة الزاهد القدوة البركة الحافظ العمدة الثقة الحجة زين الملة والشريعة والدنيا والدين شيخ الإسلام وأحد الأعلام واعظ المسلمين مفيد المحدثين جمال المصنفين كان أحد الأئمة الحفاظ الكبار والعلماء الزهاد الأخيار[2].

وقال السيوطي: الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ[3].

وقال النعيمي: الشيخ العلامة الحافظ الزاهد شيخ الحنابلة[4].

وقال ابن العماد الحنبلي: الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد القدوة البركة الحافظ العمدة الثقة الحجة الحنبلي المذهب[5].

وقال مرعي بن يوسف الكرمي: الشيخ الإمام العلامة الزاهد القدوة الحافظ العمدة الثقة الحجة واعظ المسلمين، مفيد المحدثين... أحد الأئمة الزهاد والعلماء العباد...[6].

ونختم ذلك بقول صاحب «الروضة الغنّاء في تاريخ دمشق الفيحاء»: هو الإمام الأصولي المحدث الفقيه الواعظ الشهير كان إماماً في العلوم له مصنفات كثيرة[7].

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» ورقة (١٤٠/أ)، وانظر «الجوهر المنضد» (٤٧).

(٢) «المنهج الأحمد» (ورقة ٤٧٠).

(٣) «طبقات الحفاظ» (ص ٥٤٠).

(٤) «الدارس في تاريخ المدارس» (٧٦/٢).

(٥) «شذرات الذهب» (٣٣٩/٦).

(٦) «الشهادة الزكية» (ص ٤٩).

(٧) «التاج المكلل» (ص ٣٢٥).

وهكذا تظهر لنا هذه الأقوال والتي نقلناها من علماء كبار عاصروا ابن رجب أو تتلمذوا عليه أو قرأوا مؤلفاته، تظهر المنزلة الرفيعة التي تبوأها ابن رجب رحمه الله تعالى بين علماء عصره.

* شيوخ ابن رجب الحنبلي[1]:

لما كان المقام لا يتسع لذكر تراجم شيوخ ابن رجب، لأن هذا شيء يطول، فقد رأيت أن الفائدة تتحقق بما يلي:

١ ـ ذكر هؤلاء الشيوخ مرتبين على حروف المعجم، مع ذكر وفياتهم، إن وجد ذلك.

٢ ـ بيان طريق التحمل سماعاً أو إجازة وزمان ذلك ومكانه.

٣ ـ الإشارة إلى مراجع ترجمة كل شيخ، والمكان الذي يبين أستاذيته لابن رجب.

وهذا ثَبَتٌ بأسماء شيوخه:

١ ـ قاضي القضاة أبو العباس: أحمد بن الحسن بن عبدالله، المشهور بابن قاضي الجبل[2] (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ) سماعاً في دمشق.

٢ ـ أبو العباس: أحمد بن سليمان الحنبلي، في بغداد، قراءة عليه[3].

٣ ـ شهاب الدين، أبو العباس: أحمد بن عبدالرحمن الحريري المقدسي

---

(١) ما تحته مأخوذ من مقدمة «شرح علل الترمذي» (١/٢٥١ وما بعد).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٥٣)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٦١)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ٣٨)؛ و«الدرر الكامنة» (١/١٢٩).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/٣٠١)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٧).

الصالحي (٦٦٣ ـ ٧٥٨هـ) في دمشق سماعاً[١].

٤ ـ أحمد بن عبدالكريم البعلي، شهاب الدين (٦٩٦ ـ ٧٧٧هـ) حدث ببلده وفي دمشق[٢].

٥ ـ عماد الدين، أبو العباس: أحمد بن عبدالهادي بن يوسف بن محمد ابن قدامة المقدسي (ت ٧٥٤هـ) سمعه في دمشق[٣].

٦ ـ جمال الدين أبو العباس: أحمد بن علي بن محمد البابصري، البغدادي (٧٠٧ ـ ٧٥٠هـ) سمعه في بغداد[٤].

٧ ـ شهاب الدين: أحمد بن محمد الشيرازي المعروف بـ (زغنش)[٥].

٨ ـ بشر بن إبراهيم بن محمود بن بشر البعلبكي، الحنبلي (٦٨١ ـ ٧٦١هـ) سمعه في الشام[٦].

٩ ـ صفي الدين، أبو عبدالله: الحسين بن بدران البصري البغدادي (٧١٢ ـ ٧٤٩هـ) قرأ عليه، في بغداد[٧].

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢٨٦)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ٨٥)؛ و«المنهج الأحمد» ق ٤٥٣).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٣٦٥)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٧٣)، و«الدرر الكامنة» (١/١٨٨).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٩)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٢).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٤٥)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ١٠٤)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٨).

(٥) «شذرات الذهب» (٦/٢٢٠)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٦١).

(٦) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢٠٠)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٥)؛ و«الدرر الكامنة» ٢/١٢).

(٧) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٤٣)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٧)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ٣٦٦)؛ و«الدرر الكامنة» (٢/١٣٩).

١٠ ـ صلاح الدين، أبو سعيد: خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤ ـ ٧٦١هـ) سمعه في القدس[١].

١١ ـ جمال الدين أبو سليمان: داود بن إبراهيم العطار (٦٦٥ ـ ٧٥٢هـ) سمعه في دمشق[٢].

١٢ ـ بنت الكمال: زينب بنت أحمد بن عبدالرحيم المقدسية (٦٤٦ ـ ٧٤٠هـ) إجازة، وهو في بغداد[٣].

١٣ ـ نجم الدين، أبو المحامد: سليمان بن أحمد النهرماري البغدادي الفقيه (ت ٧٤٨هـ) سمعه في بغداد[٤].

١٤ ـ عز الدين: عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة، قاضي المسلمين[٥]، (٦٩٤ ـ ٧٦٧هـ) قال عنه شيخنا، ولقيه في مصر ومكة.

١٥ ـ تاج الدين: عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجبة الواسطي، المقرىء (٦٧١ ـ ٧٤٠هـ) في بغداد[٦].

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ لوحة ١٥٦/أ)؛ «لحظ الألحاظ» للحسيني (ص ٤٣)؛ و«الدرر الكامنة» (١٧٩/٢)؛ و«الذيل على طبقات الحنابلة» (ص ٣٦٥).

(٢) «الدرر الكامنة» (١٨٥/٢). وانظر: «التنبيه والإيقاظ ذيل لحظ الألحاظ» (ص ٧٧).

(٣) «الدرر الكامنة» (١٨٥/٢). وانظر: «التنبيه والإيقاظ ذيل لحظ الألحاظ» (ص ٧٧)؛ «الدرر الكامنة» (٢٠٩/٢)؛ و«الذيل على طبقات الحنابلة» (٥٣/١، ٨٢، ١٥٥).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤١/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٦)؛ و«الدرر الكامنة» ٢٤٨/٢) وقال: (النهرماوي).

(٥) «الدرر الكامنة» (٤٨٩/٢)؛ و«لحظ الألحاظ» (ص ٤٢)؛ وورد ذكره في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٨٥/١).

(٦) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٤/٢)؛ و«الدرر الكامنة» (٢٧٦/٢).

١٦ ـ تقي الدين، أبو محمد: عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن نصر بن فهد، المعروف بابن قيم الضيائية (٦٦٩ ـ ٧٦١هـ)[١] سمعه في دمشق.

١٧ ـ صفي الدين، أبو الفضائل: عبدالمؤمن بن عبدالحق بن عبدالله البغدادي الحنبلي (٦٥٨ ـ ٧٣٩هـ) إجازة في بغداد[٢].

١٨ ـ عز الدين، أبو يعلى: حمزة بن موسى بن أحمد بن بدران المعروف: بابن شيخ السلامية (٧١٢ ـ ٧٦٩هـ)[٣] سمعه في دمشق.

١٩ ـ فخر الدين: عثمان بن يوسف بن أبي بكر النويري الفقيه، المالكي (٦٦٣ ـ ٧٥٦هـ)[٤] سمعه في مكة سنة ٧٤٩هـ.

٢٠ ـ علاء الدين، أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين المنجا بن عثمان ابن أسعد بن المنجا (٦٧٣ ـ ٧٦٣هـ) سمعه في دمشق[٥].

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٢١/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٥)؛ و«الدرر الكامنة» (٣٨٨/٢).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣٠٤/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٢)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ٦٥٠)؛ و«الدرر الكامنة» (٣٢/٣). وجاء في «الدرر»: «ابن عبدالخالق»!! والصحيح: ابن عبدالحق، و«لحظ الألحاظ» (ص ٢١)؛ و«التنبيه والإيقاظ» (ص ٥).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٣/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٦٠) و«المقصد الأرشد» (رقم ٣٩٦)؛ و«الدرر الكامنة» (١٦٥/٢).

(٤) «الدرر الكامنة» (٦٧/٣) وجاء «في تاريخ ابن قاضي شهبة» أثناء ترجمة ابن رجب (٩٥/٣ ـ ١) (الفخر التوزري) وهو خطأ، إذا الفخر التوزري وهو عثمان بن محمد ونزيل مكة أيضاً وهو مالكي ولكنه توفي سنة ٧١٣هـ. انظر: «الدرر» (٦٤/٣).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٧/٢)؛ «المنهج الأحمد» (ق ٤٧٥)؛ و«المقصد الأرشد» (رقم ٧٦١)؛ و«الدرر الكامنة» (٢٠٩/٣).

٢١ ـ أبو الربيع: علي بن عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر البغدادي، (٦٥٦ ـ ٧٤٢هـ) سمعه ببغداد وهو في الخامسة[١].

٢٢ ـ عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي، الحلبي، ثم الدمشقي (٦٧٩ ـ ٧٧٨هـ) سمعه في دمشق[٢].

٢٣ ـ سراج الدين أبو حفص: عمر بن علي بن موسى بن خليل البغدادي (٦٨٨ ـ ٧٤٩هـ) سمعه في دمشق[٣].

٢٤ ـ سراج الدين، أبو حفص: عمر بن علي بن عمر القزويني، محدث العراق (٦٨٣ ـ ٧٥٠هـ) قراءة عليه في بغداد[٤].

٢٥ ـ علم الدين، أبو محمد: القاسم بن محمد البرزالي، مؤرخ الشام ٦٦٥ ـ ٧٣٩هـ) إجازة من دمشق[٥].

٢٦ ـ عز الدين أبو عبدالله: محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٦٣ ـ ٧٤٨هـ) إجازة في دمشق[٦].

٢٧ ـ أبو عبدالله: محمد بن أحمد بن تمام بن حسان الصالحي (٦٥١ ـ

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٥/٢، ٢٩٠، ٢٢١)؛ و«الدرر الكامنة» (١٣٢/٣).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٩٨/١.)؛ و«الدرر الكامنة» (٢٣٥/٣).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤٤/٢)؛ و«الدرر الكامنة» (٢٥٦/٣)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٧).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٦٧/١)؛ و«الدرر الكامنة» (٢٥٦/٣).

(٥) «البداية والنهاية» (١٨٦/١٤)؛ و«الذيل على طبقات الحنابلة» (١٨٤/٢)؛ و«الدارس في تاريخ المدارس» (١١٢/١).

(٦) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤٤١/٢)؛ و«المنهج الأحمد» (٤٤٧).

٧٤١هـ) إجازة من دمشق[١].

٢٨ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم الدمشقي الأنصاري العبادي من ولد عبادة بن الصامت، المعروف بابن الخباز[٢] (٦٦٧ ـ ٧٥٦هـ) سمعه في دمشق وأكثر عنه جداً.

٢٩ ـ ناصر الدين، محمد بن إسماعيل بن عبدالعزيز بن عيسى بن أبي بكر بن أيوب، ينتهي نسبه بالعادل الأيوبي، ويلقب بابن الملوك[٣] (٦٧٤ ـ ٧٥٦هـ) سمعه في مصر وأخذ عنه كثيراً.

٣٠ ـ شمس الدين أبو عبدالله: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن جرير الزرعي، ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)[٤] سمعه في دمشق ولازمه أزيد من سنة.

٣١ ـ أبو المعالي: محمد بن عبدالرزاق الشيباني في بغداد، قراءة عليه سنة ٧٤٩هـ[٥].

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٣)؛ «المقصد الأرشد» (ص ٢٢٩)؛ و«المنهج الأحمد» (ص ٤٤٤).

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ١٨٠)؛ «الدرر الكامنة» (ص ٤٠٤)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥٣) و«الذيل على طبقات الحنابلة» (ص ١٩٦١ ـ ١/٢٤٧، ٢/٥٠، ٦١، ٧٨، ١٠٩، ١١٣، ١٦١، ١٦٩، ١٩٢)، وفي غيرها كثير.

(٣) «الدرر الكامنة» (٤/٨)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/٤١، ٢٤).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٤٨)؛ «المنهج الأحمد» (ق ٤٤٩)؛ «الدرر الكامنة» (٤/ ٢١).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٨٩، ١٠٩، ٢٤٧).

٣٢ ـ صدر الدين، أبو الفتح: محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي (٦٦٤ ـ ٧٥٤هـ) سمعه في مصر[١].

٣٣ ـ فتح الدين، أبو الحرم: محمد بن محمد بن محمد القلانسي الحنبلي (٦٨٣ ـ ٧٦٥هـ) سمعه في القاهرة[٢].

٣٤ ـ ابن النباش: ذكر ابن رجب أنه لازمه حتى الممات، ولم يذكر له تاريخ وفاة[٣].

٣٥ ـ شمس الدين يوسف بن نجم الحنبلي (ت ٧٥١هـ) سمعه في دمشق[٤].

٣٦ ـ جمال الدين، يوسف بن عبدالله بن العفيف المقدسي النابلسي (٦٩١ ـ ٧٥٤هـ) قرأ عليه «سنن ابن ماجه» بدمشق[٥].

هذا ما وفقني الله إلى تحصيله من شيوخ ابن رجب، استغرق مني دراسة طويلة، اطلعت أثناءها على كتب التراجم التي تناولت عصر ابن رجب وعلى كتب الطبقات كذلك، علماً بأن من ترجموا لابن رجب لم يذكروا إلا عدداً قليلاً من الشيوخ، لا يزيد على الأربعة.

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/١٣١/ب)، «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص ١٨٠)؛ «الدرر الكامنة» (٤/٢٧٤)؛ «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/١١٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦).

(٢) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص ١٤٧)؛ «الدرر الكامنة» (٤/٣٥٣)؛ «المنهج الأحمد» (ق ٤٥٧)؛ «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/١٧٥/ب).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٤٣٢)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٤٣).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٢٨٦)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٥١).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/٣٤١)؛ «الدرر الكامنة» (٤/٢٣٩).

* تلاميذ ابن رجب[1]:

رتبناهم على حروف المعجم مع مراعاة ولاداتهم ووفياتهم، وكيفية تحملهم عن ابن رجب، ومكانه:

١ ـ الشهاب أبو العباس: أحمد بن أبي بكر بن سيف الدين الحموي، الحنبلي ويعرف بابن الرسام، (٧٧٣ ـ ٨٤٤هـ) أجازه ابن رجب، وقال في «الشذرات»: وكان يعمل المواعيد وله كتاب في الوعظ على نمط كتاب شيخه ابن رجب[2].

٢ ـ محب الدين أبو الفضل، أحمد بن نصرالله بن أحمد بن محمد بن عمر، مفتي الديار المصرية، (٧٦٥ ـ ٨٤٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق ولازمه[3].

٣ ـ داود بن سليمان بن عبدالله الزين الموصلي الدمشقي الحنبلي (٧٦٤ ـ ٧٤٤هـ) سمع ابن رجب في دمشق[4].

٤ ـ زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي الأصل المكي المقرىء (٧٧٢ ـ ٨٥٣هـ) سمع ابن رجب في دمشق[5].

٥ ـ زين الدين عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الحنبلي المعروف بأبي شعر (٧٨٠ ـ ٨٤٤هـ) سمع ابن رجب في دمشق[6].

(١) ما تحته مأخوذ من مقدمة «شرح علل الترمذي» (٢٦١/١).

(٢) «المنهج الأحمد» (ق ٤٩١)؛ و«الضوء اللامع» (٢٤٩/١)؛ «شذرات الذهب» (٢٥٢/٢).

(٣) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨٨)؛ و«شذرات الذهب» (٢٥٠/٧)؛ و«الضوء اللامع» (٢٣٣/٢).

(٤) «الضوء اللامع» (٢١٢/٣).

(٥) «الضوء اللامع» (٥٩/٤ ـ ٦١).

(٦) «الضوء اللامع» (٨٢/٤)؛ و«شذرات الذهب» (٢٥٣/٧)؛ و«المنهج الأحمد» (ق ٤٩١).

٦ ـ زين الدين أبو ذر، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن محمد المصري الحنبلي، المعروف بالزركشي (٧٥٨ ـ ٨٤٦هـ) سمع ابن رجب في دمشق قبيل الفتنة اللنكية[١].

٧ ـ علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن عباس البعلي الشهير بابن اللحام، ولد بعد الخمسين وسبع مئة في بعلبك، وتوفي سنة ثلاث وثمان مئة. سمع ابن رجب في دمشق[٢].

٨ ـ علاء الدين علي بن محمد بن علي الطرسوسي المزي، كان يعيش حتى سنة ٨٥٠هـ، وحضر على ابن رجب وقال: «إنه سمعه يقول: أرسل إلي الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي»[٣].

٩ ـ علاء الدين أبو المواهب، علي بن محمد بن أبي بكر السلمي الحموي الحنبلي، ويعرف بابن المغلي (٧٦١ ـ ٨٢٨هـ)، أخذ عن ابن رجب في دمشق[٤].

١٠ ـ أبو حفص عمر بن محمد بن علي بن أبي بكر بن محمد السراج الحلبي الأصل الدمشقي الشافعي، يعرف بابن المزلِّق (بضم الميم وفتح الزاي وكسر اللام المشددة) (٧٨٧ ـ ٨٤١هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٥].

---

(١) «المنهج الأحمد» (ق ٤٩١)؛ و«الضوء اللامع» (١٣٦/٤).

(٢) «المنهج الأحمد» (ق ٤٧٨)؛ «المقصد الأرشد» (ص ٢٠١)؛ «الضوء اللامع» (٣٢٠/٥)؛ و«الشذرات» (٣١/٧).

(٣) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨١)؛ «الضوء اللامع» (٢٧٩/٥).

(٤) «المنهج الأحمد» (ق ٤٧٦)؛ «الضوء اللامع» (٣٤/٦).

(٥) «الضوء اللامع» (١٢٠/٦).

١١ ـ محب الدين أبو الفضل ابن الشيخ نصرالله ولد سنة ٧٦٥هـ في بغداد، وأخذ عن ابن رجب في دمشق[١].

١٢ ـ قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي الحنبلي قاضي مكة (٧٧١ ـ ٨٥٥هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٢].

١٣ ـ شهاب الدين أحمد بن علي محمد الأنصاري الحلبي ابن الشحام (٧٨١ ـ ٨٦٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق[٣].

١٤ ـ عز الدين محمد بن بهاء الدين علي المقدسي الحنبلي (٧٦٤ ـ ٨٢٠هـ) أخذ عن ابن رجب في دمشق[٤].

١٥ ـ شمس الدين محمد بن خالد الحمصي القاضي، توفي سنة ٨٣٠هـ قرأ على ابن رجب في دمشق[٥].

١٦ ـ شمس الدين أبو عبيدالله محمد بن خليل بن طوغان الدمشقي الحريري الحنبلي، المعروف بابن المخصفي (٧٤٦ ـ ٨٠٣هـ). سمع ابن رجب في دمشق[٦].

١٧ ـ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبادة الأنصاري الحنبلي

---

(١) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨٨).

(٢) «المنهج الأحمد» (ق ٤٩٤)؛ «الضوء اللامع» (٣٠٩/٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٤١/٢).

(٤) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨١)؛ «شذرات الذهب» (ص ٧٤٧).

(٥) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨٣)؛ «شذرات الذهب» (١٩٥/٨).

(٦) «المنهج الأحمد» (ق ٤٧٦)؛ «شذرات الذهب» (٣٥/٧).

الدمشقي، قاضي القضاة بدمشق، توفي سنة ٨٢٠هـ، سمع ابن رجب في دمشق[٢].

* * *

(٢) «المنهج الأحمد» (ق ٤٨١)؛ «شذرات الذهب» (١٤٨/٧).